

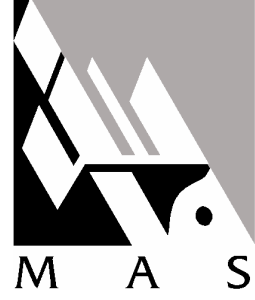
معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية

محمود الجعفري
ناصر العارضة

تشرين الثاني 2001



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية

محمود الجعفري
ناصر العارضة

تشرين الثاني 2001

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو ليدة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2001 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية

محمود الجعفري
ناصر العارضة

تشرين الثاني 2001

مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية

الباحثان: محمود الجعفري، زميل باحث في ماس، وأستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس
ناصر العارضة، مساعد باحث في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص الانجليزي: شرين عبد الرازق

التسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم تمويل هذه الدراسة من قبل مؤسسة فورد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

تشرين الثاني، 2001

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

شكل التباين والاختلاف في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، الصادرة عن مختلف الجهات الفلسطينية والدولية أحد العقبات الرئيسية أمام صانعي القرار الفلسطيني بسبب تعذر امكانية الاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة حول واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع مختلف الأطراف، باعتباره أساسا ضروريا لصياغة سياسات تجارية ملائمة .

وقد حظي موضوع مراجعة آليات ومنهجيات جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية باهتمام بالغ في المعهد، بغية الاسهام في تحسين جودة البيانات وزيادة موثوقيتها، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم. وصادر المعهد في العام 2000 دراسته المعنونة "بيانات التجارة الخارجية /السلعية/ قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير"، والتي مكنت المعهد من اعادة تقدير بيانات التجارة الخارجية /السلعية/، وسمحت باصدار ثلاث دراسات تحليلية تتصل بواقع التبادل التجاري السلعي الفلسطيني مع كل من اسرائيل ومصر والأردن، واستشرف امكانات وآفاق التطور المستقبلي، والبدائل المتاحة أمام صانعي القرار الفلسطيني لاصلاح الاختلالات الهيكلية القائمة، والتأسيس لعلاقات تجارية تركز على تبادل وتكافؤ المنافع بما يكفل استقرارها وتطورها .

وتهتم هذه الدراسة ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية /الخدمية/، اذ لا تتوفر بيانات منتظمة وموثوقة حولها، رغم أن المؤشرات الأولية تشير الى أهميتها في اجمالي التجارة الخارجية وتنامي دورها الاقتصادي، حيث يتلقى عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين دراسات عليا في الجامعات العربية والأجنبية. كما يتعالج الاف المرضى الفلسطينيين في المستشفيات الاسرائيلية والعربية والأجنبية، ويسافر الاف المواطنين الفلسطينيين عبر شركات نقل أجنبية. ولا تتوفر بيانات دقيقة حول ذلك، هذا بالإضافة

الى وجود فجوة في بيانات المالية والتأمين، و قصور في البيانات المتصلة بالاتصالات والثقافة والاعلام الخ..

وعليه، فان هذه الورقة تسعى الى تقييم آليات حصر وتوفير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية /الخدمية/ لدى مختلف المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية، كما تحاول الاستفادة من تجارب الدول الاخرى من أجل تطوير وتوفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية /الخدمية/، تتسجم مع قواعد الاتفاق العام لتجارة الخدمات /GATS/ وتتوافق مع أنظمة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WTO. ويتيح توفرها المجال لبورة سياسات ملائمة حول هذا القطاع الحيوي، والاعداد لمتطلبات اندماجه على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وكمديره للمعهد لا يسعني الا ان أسجل شكري وتقديري لفريق البحث د. محمود الجعفري رئيس وحدة أبحاث التجارة في المعهد وأستاذ الاقتصاد في جامعة القدس، وكذلك للزميل ناصر العارضة الباحث المساعد في المعهد. وأسجل أيضا تقدير المعهد و عرفانه للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ولوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، للتعاون الهام الذي مكن المعهد من انجاز هذه الدراسة .

والشكر والتقدير موصول للمقيمين والمراجعين، وكذلك للمشاركين من الأكاديمين والباحثين وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية في ورشة العمل، فقد كان لملاحظاتهم بالغ الأثر في إثراء وتطوير الصيغة النهائية للدراسة .

وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير لمؤسسة فورد التي قدمت التمويل لانجازها .

د. غانية ملحيس

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى

- صلاحية للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.
6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- المقدمة
4	1-1 أهمية الدراسة
6	2-1 أهداف الدراسة
7	3-1 أسلوب الدراسة
9	2- أشكال عرض الخدمات حسب اتفاقيات الجاتس (GATS)
10	1-2 انتقال الخدمات عبر الحدود CROSS BORDER SUPPLY
11	2-2 الاستهلاك عبر الحدود CONSUMPTION ABROAD
12	3-2 إقامة وجود تجاري في البلد الذي تقدم فيه الخدمة COMMERCIAL PRESENCE
13	4-2 حضور الأشخاص الطبيعيين PRESENCE OF NATURAL PERSONS
15	3- الأنشطة الرئيسية لقطاع الخدمات
15	1-3 خدمات الأعمال التجارية
16	2-3 خدمات الاتصالات
17	3-3 خدمات الإنشاءات
17	4-3 خدمات التعليم العالي
18	5-3 خدمات المالية والتأمين
19	6-3 الخدمات الصحية
19	7-3 خدمات السياحة والسفر
20	8-3 الخدمات الثقافية والترفيهية (الاستجمام) والشخصية
20	9-3 خدمات النقل
21	10-3 خدمات المعلومات والكمبيوتر
21	11-3 الدخل
24	4- تجارة الخدمات الفلسطينية ومصادر بياناتها
24	1-4 تجارة الخدمات الفلسطينية
25	2-4 أهمية جمع بيانات التجارة الخدمية الفلسطينية

26	3-4 مصادر بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية
27	4-4 مصادر بيانات الخدمات الفلسطينية
29	1-4-4 خدمات الاتصالات الفلسطينية
34	2-4-4 خدمات السياحة والسفر الفلسطينية
41	3-4-4 خدمات الثقافة والإعلام والترفيه
43	4-4-4 خدمات التعليم العالي
44	5-4-4 الخدمات الصحية
45	6-4-4 الخدمات المالية
46	7-4-4 خدمات التأمين
47	8-4-4 خدمات المعلومات والكمبيوتر
49	5- مقترحات لتطوير آليات جمع بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية
59	6- الخلاصة والتوصيات
59	1-6 الخلاصة
60	2-6 التوصيات
63	المراجع
65	الملحق الاحصائي

ملخص

تعد التجارة في الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وأكثرها استيعاباً للعنصر البشري، وطبقاً للبيانات الإحصائية المتوفرة، فإن تجارة الخدمات تشكل أكثر من 20% من التجارة العالمية. وتشتمل تجارة الخدمات على العديد من الأنشطة أو القطاعات، مثل الخدمات المالية والتأمين، والسياحة والسفر، والنقل، والاتصالات، وأنظمة المعلومات، والثقافة والإعلام. وعلى الرغم من النمو الكبير في تجارة الخدمات في الآونة الأخيرة، فإن قاعدة البيانات المتعلقة بها ضعيفة، ويبدو أن مشكلة الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بتجارة الخدمات، ما زالت تواجه مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نظراً للخصائص العامة للخدمات التي تجعل توفير بيانات حولها أمراً يتطلب العديد من الاجراءات والتطوير المستمر في طرق حصرها وآلياته. وكان التوصل الى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS من أهم إنجازات منظمة التجارة العالمية في منتصف التسعينيات، فقد ترك لكل دولة حرية اختيار ما تجده مناسباً لتحرير تجارة الخدمات، وقد كان عدم توفر البيانات والمعلومات التفصيلية عن تجارة الخدمات من أهم الأسباب التي دعت إلى التزام التدرج في تحرير تجارة الخدمات، وعدم تعرض اقتصادات الدول النامية إلى هزات غير متوقعة وغير محسوبة.

إن حصر أنشطة الخدمات الفلسطينية وتجميع البيانات المتعلقة بها وتبويبها، ما زال محدوداً أيضاً، حيث يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقديرها بعد حصوله على بيانات أولية من بعض الجهات ذات العلاقة، وإذا كانت الدقة في البيانات الخاصة بتجارة الخدمات ما زالت مشكلة عالمية، فإن حدة المشكلة بالنسبة لتجارة الخدمات الفلسطينية تتمحور في عدم الانتظام في توفير البيانات وحصرها من الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، وذلك بسبب التناقض بين أهداف تلك الجهات والأهداف الوطنية لتجميع البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير إصدار البيانات الخاصة بتجارة

الخدمات لفترات طويلة، ما يفقد تلك البيانات الأهمية اللازمة عند توفيرها، بحيث لا تساعد صانع القرار الفلسطيني على صياغة السياسات التجارية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن مشكلة التفاوت والتباين في البيانات الخدمية التي تصدر في وقت متأخر يؤدي إلى صعوبة في الاعتماد عليها كأداة في تقييم نتائج السياسات التجارية الفلسطينية.

تهدف هذه الدراسة، إلى تقييم آليات حصر بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية وتوفيرها، لدى العديد من المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ومناقشة أوجه القصور في تلك الآليات. وقد اعتمدت الدراسة أسلوبين لتحقيق أهدافها، الأول العمل الميداني، وذلك من خلال تقييم الأسلوب الحالي لجمع البيانات الخدمية لدى مختلف المؤسسات الفلسطينية، فقد تمت مقابلة العديد من المسؤولين في مؤسسات القطاعين العام والخاص للتعرف على الأنشطة الخدمية التي تقوم بها هذه المؤسسات استيراداً وتصديراً. أما الأسلوب الثاني فتمثل في مراجعة الدراسات السابقة حول آليات جمع بيانات التجارة الخارجية الخدمية لدى الاقتصادات المجاورة، مثل الأردن وإسرائيل، في محاولة للاستفادة من تجارب هذه الدول، كما تمت دراسة الآلية المعتمدة في تصنيف الأنشطة الخدمية، وحصر بيانات تجارة الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية (WTO) حسب الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات.

وقد بينت الدراسة أن عملية جمع البيانات لدى العديد من المؤسسات الفلسطينية تواجه المشكلات التالية:

1. لا يتوفر لدى وزارة التعليم العالي الفلسطينية أية آلية لحصر البيانات حول أعداد الطلبة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية والأجنبية، كما لا يتوفر لدى الوزارة أية خطط مستقبلية لحصر تلك البيانات، على الرغم من أهمية توفير هذه البيانات في تقدير مجمل التدفقات المالية إلى الخارج.

2. كما أن وزارة الثقافة الفلسطينية لا تهتم بحصر البيانات حول النشاطات الثقافية الفلسطينية في الخارج، أو النشاطات الثقافية الأجنبية الواردة إلى الأراضي الفلسطينية، وذلك على الرغم من توفر العديد من الدوائر في وزارة الثقافة، وكذلك الأعداد الكافية من الموظفين في تلك الدوائر التي يمكنها متابعة الأنشطة الثقافية، سواء تلك التي تتم عن طريق الوزارة أم عن غير طريق الوزارة. ويترتب على تلك الأنشطة تدفقات مالية مع الخارج يمكن أن يكون لتقديرها أثر على ميزان الخدمات للضفة والقطاع.

3. كما أن وزارة الإعلام الفلسطينية لا توفر أية بيانات عن النشاطات الإعلامية، فعلى الرغم من توفر نموذج لديها يقضي بالسماح بإدخال المؤلفات والكتب، فإن الوزارة لا تقوم بتجميع بيانات هذا النموذج، كما لا يتوفر لديها أية بيانات حول الخدمات الفلسطينية في مجال الستلايت والتلفزيون.

4. إن توفير وزارة الأوقاف الفلسطينية بيانات دقيقة حول المعتمرين والحجاج الفلسطينيين ما زال غير كاف لتقدير قيمة ما ينفقه الحجاج والمعتمرون في الخارج، فلا تتوفر بيانات دقيقة لدى الوزارة حول أعداد المعتمرين، باستثناء المتوفر من خلال مكاتب الحج والعمرة. وقد تم حصر حوالي 15 ألف معتمر فلسطيني من خلال هذه المكاتب في العام 1998، إلا أن أعداد المعتمرين الفلسطينيين من خلال الأردن للعام نفسه قد زادت على 85 ألف معتمر.

5. لا يتوفر الاهتمام الكافي لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بحصر البيانات والمعلومات المتوفرة حول نشاط المعلومات وأنظمة الكمبيوتر، حيث تبين أن هناك ضعفاً واضحاً في حصر مثل هذه النشاطات، وذلك على الرغم من أهميتها المتزايدة.

6. كما لا يبدو أن هناك التزاماً دقيقاً لدى السفارات والممثلات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، بتوفير البيانات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يواجه طلب مثل هذه البيانات العديد من المصاعب بداعي السرية، علماً بأن قواعد اتفاقيات الجاتس وفرت شكلاً يغطي النشاطات الخدمية للسفارات والممثلات الأجنبية.

7. تبين أن هناك فجوة في بيانات المالية والتأمين، حيث إن البيانات التي يتم الحصول عليها بواسطة سلطة النقد الفلسطينية من البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تعبر عن النشاط الفعلي لتلك البنوك، ويأتي ذلك بسبب عدم التعاون اللازم والكافي لتلك البنوك مع سلطة النقد الفلسطينية في توفير مثل هذه البيانات، وذلك على الرغم من موقع سلطة النقد الفلسطينية على قمة هرم النظام المصرفي الفلسطيني، وما يوفر لها من غطاء قانوني في إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتوفير أية بيانات دون أن تكون منقوصة.

8. كما أن إدارة المعابر الفلسطينية لا تقوم بدورها في حصر حركة المغادرين والقادمين من وإلى الضفة والقطاع من فلسطينيين وعرب وأجانب من حيث الهدف والمدة. فعدد المغادرين والقادمين عبر جسر الكرامة يتم الحصول عليه من إدارة مفارز أمن الجسور الأردنية.

وعلى ضوء ذلك فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة تبني وزارة التعليم العالي الفلسطينية آلية جديدة في مجال حصر خدمات التعليم العالي الفلسطينية من الدول الأخرى. ويمكن الاستفادة من قواعد الجاتس التي حددت شكلاً منفصلاً لتغطية خدمات التعليم العالي. إن معرفة أعداد الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الخارج، ومقدار ما ينفقون على التعليم العالي حسب تخصصاتهم، باتت ضرورياً لصياغة استراتيجية التعليم العالي الفلسطيني التي تسعى الوزارة حالياً لصياغتها للفترة 2000-2010 لاتخاذ السياسات المناسبة

المتعلقة بتطوير الجامعات الفلسطينية ومؤسسات التعليم العالي، والسماح للمستثمرين بإنشاء مؤسسات خاصة للتعليم العالي.

2. يمكن لوزارة الثقافة الفلسطينية، ومن خلال العديد من الدوائر لديها متابعة الأنشطة الثقافية وحصرها من وإلى فلسطين، بإعطاء الاهتمام الكافي بالجانب الإحصائي، الأمر الذي يتطلب من الوزارة أن تحصل من الفرق الفنية والمسرحية على بيانات حول مشاركتها السنوية في الخارج، والتي غالباً ما تحتاج إلى مساعدة وزارة الثقافة الفلسطينية لتقديم عروضها لدى معظم الدول.

3. ضرورة توفر المزيد من الفاعلية لوزارة الإعلام الفلسطينية في مجال متابعة قضايا الإعلام من الناحية الإحصائية، وليس من الناحية الرقابية فقط، حيث يمكن تطوير النموذج المتوفر لدى الوزارة والقاضي بإدخال المطبوعات، ووجود موظف دائم على المعابر. كما يتطلب من الوزارة الاهتمام ببيانات الإعلام المرئي والمسموع، وتغطية أصناف المواد الإعلامية المصدرة والمستوردة وقيمتها.

4. ضرورة سعي وزارة الأوقاف الفلسطينية إلى فحص الأسباب التي تدفع المعتمرين الفلسطينيين إلى استخدام الشركات الأردنية، ومعالجة أسباب ذلك، ويعتقد أن السبب الرئيس وراء ذلك يعود إلى الفرق في التكاليف بين البلدين، حيث ما زالت الفجوة بين تكاليف السفر من الأردن إلى السعودية كبيرة بالنسبة لتكاليف السفر من الأراضي الفلسطينية إلى السعودية.

5. أن تقوم إدارة المعابر الفلسطينية بتوفير المعلومات والبيانات الكافية عن حركة المغادرين والقادمين من فلسطينيين وعرب وأجانب تتضمن هدف المغادرة أو الزيارة، ومدتها، وعمر الزائر أو المغادر، والمهنة، والجهة النهائية المقصودة للمغادرة، وهذا ما يمكن أن يساعد في توفير المعلومات والبيانات عن خدمات التعليم العالي والصحة والسياحة والسفر.

6. أما شركة الاتصالات الفلسطينية، والتي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، فإنه يتطلب توفير البيانات والمعلومات لتطوير هذه الشركة، ووضع الخطط اللازمة لفصلها عن شبكة الاتصالات الاسرائيلية، ووضع الأنظمة واللوائح التي يمكن أن تنشط هذا القطاع وتساعد على دمجها عالمياً وإقليمياً.

7. وعلى الرغم من أن القطاع السياحي من أهم القطاعات الخدمية، فإنه لا تتوفر عنه المعلومات والبيانات الدقيقة والموثوقة عن إنفاق الأجانب في المرافق السياحية الفلسطينية، مثل الفنادق، والمطاعم، ووكالات النقل السياحي والسفر وشركائه، والأماكن الأثرية والسياحية الأخرى. بالمقابل، فإنه لا تتوفر بيانات ومعلومات عن السياحة الفلسطينية في الخارج، وهذا يتطلب من وزارة السياحة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعاون معاً لتغطية تلك الأنشطة لما لذلك من أهمية في تطوير هذا القطاع، وتحديد الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، ورفع مستوى خدماتها لغايات المنافسة الإقليمية.

8. أما بالنسبة للخدمات المصرفية والمالية والتأمين، فإن توفير البيانات حول حجم هذه الخدمات وقيمتها سوف يساعد على تحديد نوعية الخدمات المطلوبة، ومستوى التكنولوجيا اللازمة لتطوير السوق المصرفية المحلية والتوسع في الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل، ولإنجاز ذلك، يتطلب من سلطة النقد الفلسطينية استخدام صلاحياتها لجمع البيانات عن أنشطة البنوك المحلية والأجنبية، حيث إن الكثير من البيانات الحقيقية لأشطة البنوك، وخاصة مع الخارج، لا يتم توفيرها لسلطة النقد الفلسطينية بشكل كامل ودقيق.

إن تنفيذ تلك التوصيات يتوقف على الآليات المناسبة والفعالة التي يمكن تطويرها لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتجارة الخدمات، سيما أن مشكلة توفر البيانات من التجارة الخدمية ليست مشكلة فلسطينية، بل هي مشكلة إقليمية وعالمية. ولذلك، فإن تأهيل وتدريب الكوادر في الخارج، خصوصاً التي يمكن أن تتلقى دورات تدريبية في كيفية تنفيذ قواعد الجاتس، والتنسيق مع الدول المجاورة التي تعتبر من

الدول الموردة للخدمات الرئيسية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، سيساعد على وضع السياسات المتوازنة المتعلقة بإنتاج وتصدير واستيراد الخدمات، وتمتص الضفة الغربية وقطاع غزة بميزة نسبية في وفرة مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بضخ أعداد كبيرة من الخريجين من كليات العلوم التطبيقية سنوياً، ويمكن استيعابها في صناعة الخدمات كثيفة المعلومات، حيث لا تتم الاستفادة من هذا العنصر البشري المدرب محلياً، بل يتم استخدامه خارج إطار الاقتصاد القومي، على الرغم من الاستثمار المكثف في الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، والانفاق على التعليم العالي المستورد من الخارج.

1- المقدمة

تزداد أهمية تجارة الخدمات لدى معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد ساهمت تجارة الخدمات بنسبة تزيد على 20% من تجارة العالم الخارجية خلال الفترة 1995-1997، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى صياغة سياسات تجارية متوازنة لتنشيط التجارة السلعية والخدمية. وتظهر البيانات الواردة في جدول (1) أهمية تجارة الخدمات بالنسبة إلى التجارة الكلية العالمية خلال الفترة 1995-1997. فقد زادت مساهمة الصادرات الخدمية لدول أمريكا الشمالية والدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% من الصادرات الكلية لهذه الدول. وجاءت مساهمة الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية، فقد تراوحت مساهمتها ما بين 15-18%. أما في جانب واردات الخدمات، فقد اختلفت الصورة إلى حد ما عنها في الصادرات، فبينما كانت الدول الأفريقية من أكثر دول العالم استيرادا للخدمات بنسبة زادت عن 23%، فإن الولايات المتحدة وكندا كانت من الدول الأقل استيرادا للخدمات (انظر الجدول رقم 1).

ومع تزايد أهمية تجارة الخدمات بالنسبة إلى التجارة العالمية، تم وضع القواعد الرئيسية في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، General Agreement on Trade of Services (GATS) العام 1995، ضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية. وتشتمل تجارة الخدمات حسب دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على إثنتي عشرة مجموعة هي، خدمات الأعمال التجارية، والاتصالات، والتشييد والخدمات الهندسية، وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المصرفية والمالية والتأمين، والصحة، والسياحة والسفر، والرياضة والثقافة والفنون والترفيه، والنقل، وتتضمن تلك المجموعات أكثر من 155 نشاطا فرعيا يندرج تحت إطارها [دليل الأعمال إلى منظمة التجارة العالمية، 1995].

وتتخصص طرق تجارة الخدمات على المستوى الدولي في أربعة أشكال رئيسية، ويمكن عرضها على النحو التالي:

1. الخدمات التي تنتقل عبر الحدود (Cross border)، ومنها خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحويل الأموال عن طريق المصارف، أو أن تتم الخدمة على شكل سلعة مثل تقرير فني أعده أحد الخبراء أو برنامج حاسب آلي مسجل.
2. الخدمات التي تتطلب انتقال المستهلكين للبلد الآخر لتلقي الخدمة، ويكون ذلك لفترات مؤقتة، ويبقى المستهلك مصنفاً مع غير المقيمين طالما أن الهدف من إقامته هو من أجل الخدمة وهو ما يسمى (Abroad Consumption) مثل خدمات السياحة والعلاج والتعليم.
3. أما الشكل الثالث، فهو يمثل عرض الخدمات في الدول الأخرى، عن طريق إقامة وجود تجاري في البلد الذي ستقدم فيه الخدمة (Presence Commercial).
4. ويتمثل الشكل الرابع بالانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد الآخر من أجل تقديم الخدمة فيه (Presence of natural Persons) مثل انتقال المحامين والمهندسين والمستشارين بشكل مؤقت إلى دولة أخرى، لتقديم خدماتهم، أو إقامة المعارض في الدول الأجنبية، وسوف نتناول كلاً منها بالتفصيل [Chang, P. et al;1999].

إن حصر أنشطة تجارة الخدمات (صادرات وواردات) الفلسطينية، وتجميع البيانات المتعلقة بها وتبويبها، ما زال محدوداً. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقديرها بعد حصوله على بيانات ومعلومات أولية من بعض الجهات ذات العلاقة، كالمؤسسات الفلسطينية الرسمية، وإن كان حصر تلك المؤسسات للبيانات يتضمن بعض التعارض والتناقض بين أهدافها من جمع البيانات، والأهداف الوطنية، ما يعيق الوصول إلى بيانات تتسم بالدقة والانتظام. بالإضافة إلى ما سبق، فإن عدم القدرة على ضبط بيانات التجارة الخدمية وحصرها بشكل كاف، سيؤدي إلى مزيد من التفاوت والاختلاف في البيانات الخدمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبيانات الصادرة عن الدول المصدرة للخدمات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل

الأردن، وإسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتماد على بيانات التجارة الخدمية كأداة في تقييم الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية.

وفي محاولة لمعالجة مشكلة الفوارق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، تم إنجاز دراسة حول منهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية، اقترحت العديد من الإجراءات الهادفة إلى تطوير وتحسين الأداء العام للطرق الإحصائية التي يمكن أن تكون أكثر كفاءة في حصر بيانات السلع [ماس، 2000]. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لمعالجة مشكلة عدم وضوح منهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية، وذلك للأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات الفلسطينية بالنسبة إلى التجارة الخارجية الفلسطينية الكلية. ووفقاً للبيانات الأولية المتوفرة عن الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000، فإن حجم التجارة الخدمية يزيد على 35% من حجم التجارة الكلية [نشرة ميزان المدفوعات، سلطة النقد الفلسطينية 2001].

وكانت دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية وما زالت، تصدر بيانات غير تفصيلية عن مختلف الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بما فيها تجارة الخدمات، والتي تقتصر في الغالب على التبادل التجاري الخدمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. ومنذ العام 1995 بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمهمة إصدار بعض الإحصاءات الرسمية حول تجارة الخدمات الفلسطينية، وتبقى التجربة الوليدة للإحصاء الفلسطيني بحاجة إلى المزيد من التطوير والارتقاء، للوصول إلى منهجيات إحصائية تتوافق مع التطورات المتسارعة في حصر البيانات وعرضها، وتتسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية [ماس، 2000a; Israeli Balance of Payment, various issues].

وكانت صادرات الخدمات الفلسطينية تفوق كثيراً صادرات السلع الفلسطينية، حيث شكلت ما نسبته 66% من الصادرات الفلسطينية الكلية. وقد تركزت الصادرات

الخدمية الفلسطينية إلى اسرائيل بما فيها صادرات العمل. أما واردات الخدمات الفلسطينية، فقد شكلت 25% من الواردات الفلسطينية الكلية [ماس، 2000b]. وتبقى هذه المؤشرات تقديرية، وتقل في الغالب عن الواقع الفعلي لتدفقات الخدمات الفلسطينية، وخاصة الواردات. كما أن الخدمات المستوردة من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالت غير محددة أو محصورة، ما يعيق تقييم العلاقات التجارية (السلعية والخدمية) بين فلسطين والأردن، ويمكن الاستدلال على ذلك، من حركة الأشخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه الأردن، الأمر الذي يترتب عليه طلب المزيد من الخدمات من الأردن، والتي ما زال حجمها وأصنافها وقيمتها غير محددة، ويستدعي ذلك الاهتمام بتطوير الآليات المختلفة لدى العديد من المؤسسات الفلسطينية في مجال حصر بيانات تجارة الخدمات إلى منهجية واحدة، يراعى من خلالها، خلق الانسجام والتوازن بين الأهداف الخاصة بتلك المؤسسات والأهداف الوطنية في توفير بيانات أكثر دقة وواقعية حول التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية.

1-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة، من ضرورة الحصول على بيانات واقعية ودقيقة ومنتظمة عن تجارة الخدمات الفلسطينية، وتزداد هذه الأهمية للأسباب التالية:

1. يقترب حجم التجارة الخارجية الفلسطينية (4340 مليون دولار) من حجم الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، فقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 98% في العام 1998، وتشير التقديرات الأولية إلى أن تجارة الخدمات تشكل أكثر من 35% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية. وبينما تشكل الصادرات الخدمية ثلثي الصادرات الفلسطينية الكلية، فإن واردات الخدمات تشكل ما نسبته 25% من الواردات الفلسطينية الكلية [ماس، 2000a].

2. إن الحصول على بيانات موثوقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية أمرٌ بالغ الأهمية، لتحديد العلاقة التبادلية بين متغيرات التجارة الخارجية، والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

3. إن توفير بيانات دقيقة حول تجارة الخدمات الفلسطينية، أمر مهم: (أ) لصياغة أثر فاعلية وتوازنا للسياسات التجارية الفلسطينية. (ب) وتقييم نتائج السياسات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية، وقياس مدى تأثيرها على اتجاه التجارة الخارجية الفلسطينية. (ج) كما أن التوسع في تجارة الخدمات يمكن ان يساعد في معالجة المشكلات التي تواجهها التجارة السلعية الفلسطينية، فالتجارة السلعية لا يمكن تنشيطها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، بدون التوسع في تطوير خدمات النقل والشحن والاتصالات اللازمة لتطوير التجارة.

4. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من منطلق الاتجاه في الانسجام مع المعايير الدولية، ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى توفير الثقة الأكبر في استخدام هذه البيانات في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع العديد من الدول، كما أن التحرير التدريجي لتجارة الخدمات في الكثير من دول العالم، يستدعي جمع معلومات وبيانات موثوقة، يعتمد عليها في التعامل مع الاقتصادات الإقليمية والدولية. فالتجارة في الخدمات، إذا قيست بالطرق التقليدية المتعارف عليها، تعادل حوالي خمس حجم التجارة الدولية في السلع. وقد تم تحليل الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات على العديد من الأنشطة الخدمية مثل السياحة، والاستثمارات، والخدمات المالية والمصرفية، والعمالة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في اليمن والأردن وغيرها من الدول العربية والاسلامية، ذلك لأن الدخول في تجارة الخدمات يجلب العديد من المكاسب، وسيمكن قطاع الخدمات من لعب دور مميز في الاقتصاد الوطني [العبادي 1999؛ مثنى 2000].

5. كما أن توفير بيانات واقعية لتجارة الخدمات الفلسطينية، يساعد في تحديد الاحتياجات الفلسطينية الداخلية، من الخدمات الطبية والتعليمية، والترفيهية والثقافية،

والكثير من الخدمات التي لم تتوفر بسبب الاحتلال الاسرائيلي الطويل للضفة الغربية وقطاع غزة. فتوفير مثل هذه البيانات يمكن أن يشكل أساساً لاستخدامها في تنفيذ سياسة إحلال الواردات الخدمية بخدمات يمكن انتاجها.

6. إن توفير بيانات دقيقة حول تجارة الخدمات الفلسطينية، أمرٌ في غاية الأهمية، لضبط العجز في الحساب الجاري وتقييم الأداء الفعلي للاقتصاد القومي الفلسطيني.

2-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آلية حصر وتوفير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية، لدى العديد من المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ومناقشة أوجه القصور في تلك الآليات، والتقدم باقتراحات محددة للمؤسسات ذات العلاقة في السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم عمليات جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية من مصادرها المختلفة، لدى مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص، بهدف جمع بيانات أكثر دقة وموثوقية، بالإضافة إلى إيجاد حالة من الانسجام بين الأهداف المختلفة لتلك المؤسسات، والأهداف الوطنية والاقتصادية الفلسطينية من جمع بيانات الخدمات الفلسطينية.

2. مساعدة الجهات الفلسطينية ذات العلاقة في تطوير منهجية لجمع بيانات التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية، تتسجم مع القواعد الرئيسية للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، حيث استهدفت تلك الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بما يتلاءم مع خططها وتطوير بنيتها اقتصادها.

3-1 أسلوب الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم اعتماد الأسلوبين التاليين لإنجازها :

أ. العمل الميداني

تم تقييم الأسلوب الحالي لجمع بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية لدى مختلف المؤسسات الفلسطينية، مع الدول ذات العلاقة، حيث تمت زيارة العديد من الوزارات ومؤسسات القطاعين الخاص والعام للتعرف على الأنشطة الخدمية التي تقوم بها هذه المؤسسات استيراداً وتصديراً، وعلى الآلية المستخدمة في تقييم تلك الأنشطة.

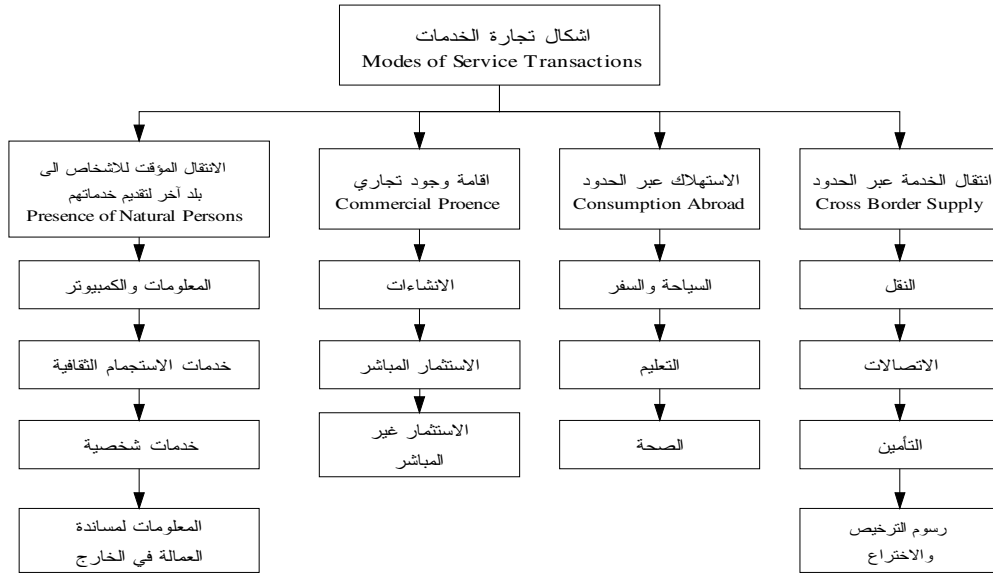
ب. العمل المكتبي

1. مراجعة الدراسات السابقة حول منهجيات جمع بيانات التجارة الخارجية الخدمية لدى العديد من الاقتصادات المجاورة، مثل الأردن واسرائيل، في محاولة للاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير آليات ومنهجيات حصر بيانات التجارة الخدمية لديها.
2. دراسة الآلية المعتمدة في تصنيف الأنشطة الخدمية، وحصر بيانات تجارة الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية (WTO) حسب الاتفاق العام لتجارة الخدمات (GATS).

2- أشكال عرض الخدمات حسب اتفاقيات الجاتس (GATS)

كان لجولة أوروغواي العام 1994 دوراً مهم في تنظيم وتغطية تجارة الخدمات على المستوى الدولي، والتي انبثق عنها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وهو ما عرف باتفاقيات Agreement of Trade in Services General (GATS) وقد كان لتلك الاتفاقية بعض القواعد الخاصة بسبب الصعوبات التي تترتب على صفقات الخدمات، والتي يعتبر أهمها صعوبة الفصل بين زمان الاستهلاك ومكانه، فالقرب بين منتج الخدمة والمستهلك أمر ضروري في الكثير من صفقات الخدمات. وقد ركزت قواعد التجارة في الخدمات، على الإطار العام، والشروط الضرورية لدخول الخدمات إلى الأسواق الدولية، وتحديد الأشكال الممكنة لتغطية تجارة الخدمات. ولذلك، فإن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، تعد أول اتفاقية متعددة الأطراف، وتتضمن أحكاماً للتعامل مع التجارة الدولية في الخدمات. فالنمو السريع والمتزايد في تجارة الخدمات، دفع العديد من الدول، إلى المطالبة بإدخال تجارة الخدمات، ضمن الترتيبات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتضمنت هذه الاتفاقيات أربعة أشكال لعرض الخدمات على المستوى الدولي. ولتبسيط عرض الخدمات حسب اتفاقية الجاتس، فإنه سيتم الاستعانة بعدد من الأشكال لتوضيح ذلك كما هو مبين في الشكل (1).

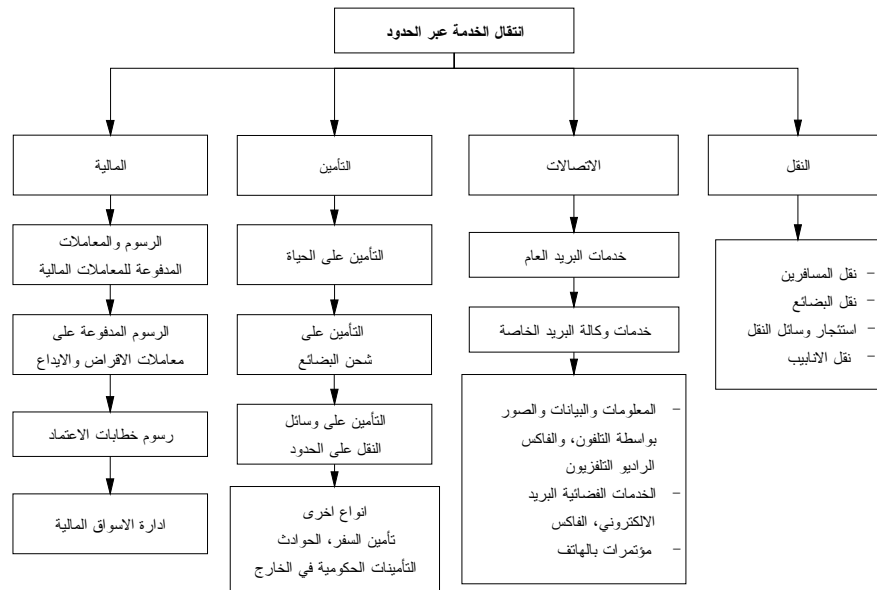
شكل (1)



2-1 انتقال الخدمات عبر الحدود Cross border Supply

تنتقل الخدمات وفقاً لهذا الشكل من بلد المنتج إلى بلد المستهلك عبر الحدود. ويتم تقديم أو نقل الخدمة بواسطة الاتصال الصوتي أو الفاكس أو إرسال وثائق واسطوانات أو التسجيل بواسطة البريد الإلكتروني. وحسب اتفاقيات الجاتس، فإن هذا الشكل ينطبق على الاتصالات والإنترنت والنقل الدولي للسلع، وخدمات التأمين، والخدمات المالية. وقد تم تطوير هذا البند وفقاً لاتفاقية الجاتس لتجنب القصور الذي يعاني منه دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، فحسب دليل ميزان المدفوعات، فإن هذا البند يشتمل فقط على خدمات النقل والاتصالات وخدمات التأمين والخدمات المالية. لكن الانتقال المؤقت للأشخاص لتقديم خدماتهم أو الحصول عليها تم تبويبها تحت شكل آخر من الخدمات وفق الجاتس، وهذا ما افتقر إليه دليل ميزان المدفوعات [Charg 1999، دليل ميزان المدفوعات 1993].

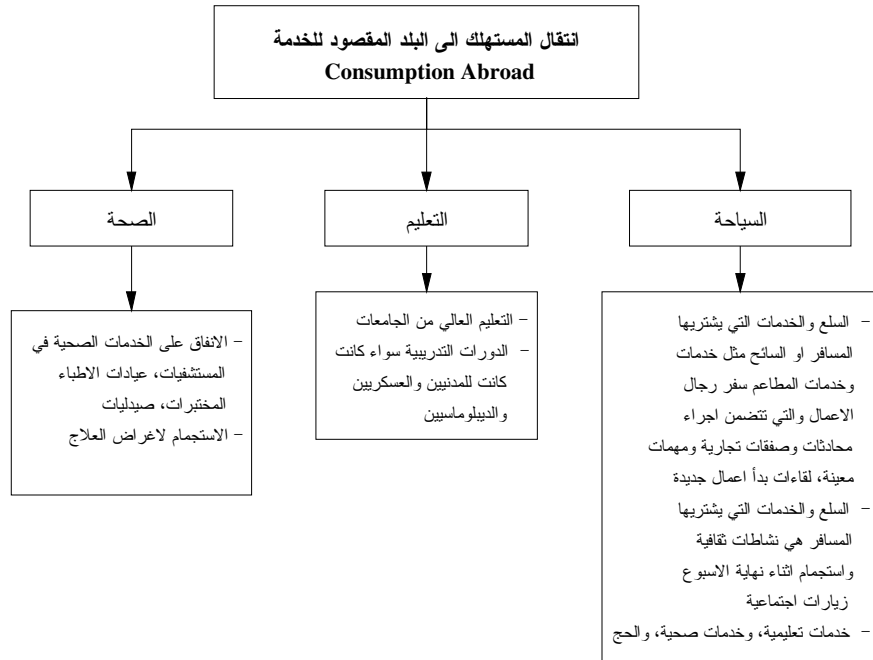
شكل (2)



2-2 الاستهلاك عبر الحدود Consumption Abroad

تتم صفقات الخدمات وفق الشكل (3)، بانتقال المستهلك الى بلد آخر، واستهلاك الخدمة فيه، وينطبق هذا الشكل على الأنشطة السياحية والسفر، والتعليم، والخدمات الطبية والمالية والتأمين. ولا ينسجم تصنيف هذا الشكل في اتفاقيات الـ GATS مع معايير التغطية الإحصائية، وحسب دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يشتمل، أيضاً، على خدمات السفر بشكل عام والتي تتضمن السلع التي يتم شراؤها كهدايا أو يتم استهلاكها خلال السفر. كما تم تصنيف الاتصالات ضمن الخدمات التي تنتقل عبر الحدود، وإن لم يتطلب انتقال المستهلك إلى البلد المنتج للحصول على تلك الخدمة [UNCTAD 1998; Charg, 1999].

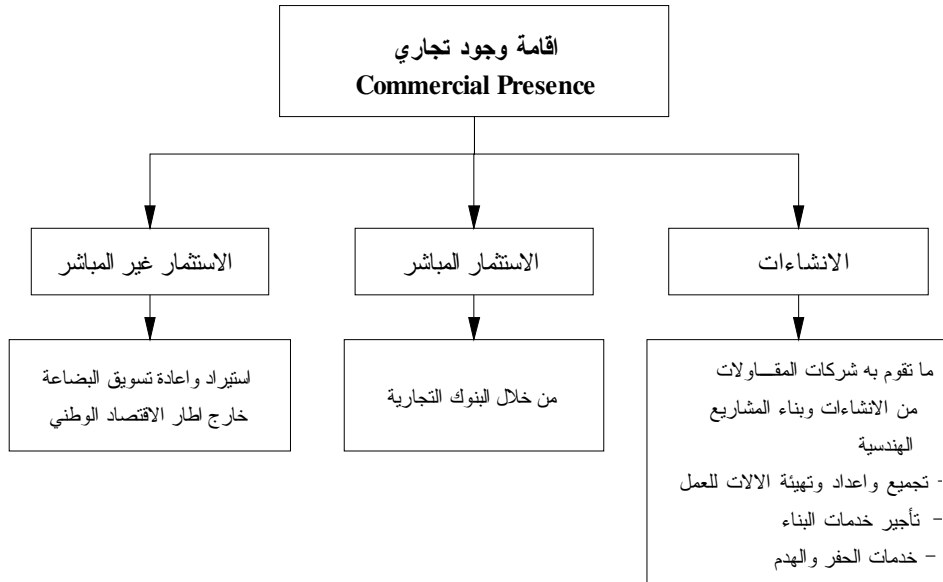
شكل (3)



2-3 إقامة وجود تجاري في البلد الذي تقدم فيه الخدمة Commercial Presence

يتطلب تزويد بعض الخدمات ضرورة وجود تجاري في اقتصاد آخر بهدف إيجاد مكان يجمع بين المستهلك ومزود الخدمة، ويتضمن ذلك فتح المؤسسات الأجنبية، وكذلك الأفراد الذين يعملون في الانشاءات والمشاريع الهندسية فروع ومكاتب تمثيل وغيرها من أشكال الاستثمار المباشر وغير المباشر. ويتم حصر بيانات الخدمات وفقا للشكل (4) في ميزان المدفوعات تحت بند الاستثمار المباشر الذي حدد حسب النوع الذي يعكس هدف حصول شخص، أو مؤسسة، أو أي كيان مقيم في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما، ويحدد الوجود على أنه أجنبي بالاعتماد على دليل ميزان المدفوعات، على أن تكون المؤسسة مساهمة عامة أو غير مساهمة عامة، يملك فيها المستثمر المقيم من اقتصاد آخر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت، ويبدو من هذا التحديد عدم وجود صلة تطابق كاملة بين دليل ميزان المدفوعات واتفاقيات الـ GATS، حيث يتحدد مفهوم الملكية حسب ميزان المدفوعات بـ 10%، من الأسهم العادية أو قوة التصويت، في حين يتحدد حسب اتفاقيات الـ GATS بالملكية التي لا تزيد على 50%، أو حسب نفوذ الإدارة العليا وتوزيعها [دليل ميزان المدفوعات 1993; WTO 1999].

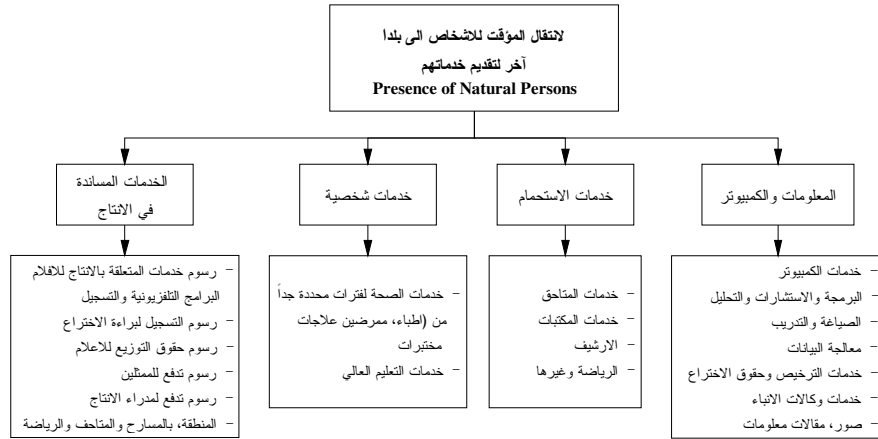
شكل (4)



2-4 حضور الأشخاص الطبيعيين Presence of Natural Persons

يتطلب تقديم بعض الخدمات ضرورة انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى دول أخرى، يكون هدف الإقامة في الاقتصاد الآخر مرتبط بتقديم الخدمة. ولذلك، فقد اعتمد دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) في تحديده لانتقال الأشخاص الطبيعيين من اقتصادهم إلى آخر على مدة الإقامة، حيث حددت مدة الإقامة في الاقتصاد الآخر بأقل من سنة لتصنيفهم كأشخاص غير مقيمين، ويتضمن ذلك العمال والموظفين العاملين مع الشركات الأجنبية المقيمة. أما في اتفاقيات الـ GATS فيتحدد انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى اقتصاد آخر بهدف الحصول على خدمة معينة. أما الموظفون الذين يعملون مع شركات أجنبية أو البعثات، فيتم تصنيفهم تحت الشكل (5) الذي يُعني بتغطية الوجود التجاري.

شكل (5)



3- الأنشطة الرئيسية لقطاع الخدمات

تتفاوت الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات الاحدى عشر حسب تحديد منظمة التجارة العالمية التي ضمت أكثر من 155 قطاعا فرعيا. وكانت خدمات السياحة والسفر والنقل قد شكلت أكثر من 58% من صادرات الخدمات، فقد ساهمت السياحة والسفر بحوالي 33%، أما قطاع النقل الدولي فقد ساهم بحوالي 25%. وكانت مساهمة الخدمات الأخرى متفاوتة من حيث الأهمية، فقد شكلت جميعها حوالي 42% من صادرات الخدمات العالمية. بالمقابل، فقد زادت حصة النقل والسفر والسياحة على 60% من الحجم الكلي لواردات الخدمات العالمية، فيما كانت حصة الخدمات الأخرى في حدود 40%. وتشير هذه المعطيات إلى الأهمية الكبيرة لخدمات النقل والسياحة والسفر. وعلى الرغم من أهمية تلك المؤشرات فإن ذلك لا يعني التقليل من أهمية القطاعات الأخرى، كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، فقد تراوحت مساهمتها في التجارة الدولية للخدمات ما بين 5-15% (أنظر الجدول 2). وسوف يتناول هذا الجزء تحديد كل قطاع من قطاعات الخدمات حسب اتفاقيات الجاتس (GATS) كما يلي:

3-1 خدمات الأعمال التجارية

يشتمل بند خدمات الأعمال التجارية على جميع الأعمال في مجال الخدمات المرتبطة بالتجارة، ويتضمن ذلك العمولات المرتبطة بمعاملات السلع والخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين. وتعرف المتاجرة على انها قيام مقيم في الاقتصاد بشراء سلع من جهة غير مقيمة في الاقتصاد نفسه، وتتم المتاجرة قبل دخول السلعة إلى اقتصاد الشخص المقيم الذي قام بعملية الشراء، ويسجل الفارق بين قيمة السلع عند الشراء والقيمة عند البيع بأنه قيمة خدمات المتاجرة. كما يشتمل هذا البند على الخدمات المهنية والحاسوب. وتتضمن الخدمات المهنية، الخدمات القانونية والمحاسبية والاستشارات الإدارية والمالية والضريبية وغيرها من الاستشارات، أما خدمات الحاسوب، فتتضمن

الخدمات المقدمة في مجال قواعد البيانات ومعالجتها [دليل الأعمال إلى منظمة التجارة العالمية، 1995].

3-2 خدمات الاتصالات

تتضمن خدمات الاتصالات العديد من الأنشطة المرتبطة بالخدمات البريدية ونقل وتوزيع المراسلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونقل المعلومات بواسطة الوسائل المرئية والمسموعة،¹ وتشتمل الخدمات البريدية على توصيل الرسائل، والجرائد والدوريات والمطبوعات والطرود بواسطة البريد الحكومي، وكذلك وكالات وشركات البريد الخاصة. وتتطلب عملية حصر الخدمات في هذا المجال المزيد من الدقة والعناية بسبب طبيعة التداخل والتشابك بين خدمات الاتصالات وخدمات النقل والتخزين. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البريد الحكومي بخدمات أخرى تشابه الخدمات البنكية، ويتم تبويبها ضمن الخدمات المالية، كما تقوم وكالات البريد الخاصة بخدمات أخرى تتطلب تكاليف نقل مرتفعة وخدمات تخزين، حتى تصل إلى المكان المحدد.

كما تتضمن خدمات الاتصالات المعلومات والصور الواردة من خلال الهاتف، والتلكس، والبرقيات والراديو والتلفزيون والبريد الإلكتروني، وشبكات الاتصال والمؤتمرات التلفونية وخدمات الهواتف النقالة، أما قيمة المعلومات والبيانات المنقولة وحجمها فهي تصنف ضمن انتقال الخدمة عبر الحدود.

ولم يشهد هذا القطاع أي نوع من التزامات التحرير على أساس تمتع الحكومات في هذا القطاع بحقوق احتكارية واسعة لم تطلها أنشطة الخصخصة. وفي العام 1997،

¹ قد يبدو أن هناك تداخلاً في تحديد الأنشطة والقطاعات التي تقع تحتها ضمن هذا النشاط، وقد يبدو هذا التداخل بين خدمات الاتصالات والخدمات الثقافية والترفيهية والشخصية، لكن الواقع أن لا تداخل بين القطاعين في تعريف هذا النشاط، حيث تشكل خدمات الاتصالات الوسيلة التي يتم من خلالها نقل المادة أو المعلومات بواسطة الوسائل المرئية والمسموعة وما ينجم عن هذا النشاط كوسيلة من تدفقات مالية، أما النشاطات الثقافية فيندرج تحتها ذات النشاط ولكن كمادة أو معلومات يتم نقلها أو بيعها إلى جهات أخرى، ما ينجم عن ذلك تدفقات مالية عن المادة المنقولة ذاتها بعيداً عن وسيلة النقل.

اتفقت 72 دولة على تحرير التجارة الدولية في خدمات الاتصالات ليبدأ سريان الاتفاق مطلع 1998، ويتم السماح بدخول الشركات الأجنبية لممارسة نشاطها في هذا المجال، وتسيطر هذه الدول على 93% من إجمالي دخل الاتصالات والذي يقدر بـ600 بليون دولار، وتغطي خدمات الاتصالات أنشطة الاتصالات، ونقل المعلومات، وخدمات التلكس والتلغراف والفاكس وخدمات الستلايت والاتصالات التلفونية غير السلكية وأنظمة الاتصالات المحمولة.

3-3 خدمات الإنشاءات

يشمل هذا القطاع خدمات التشييد والخدمات الاستشارية الهندسية المرتبطة بالتشييد، حيث يتضمن أعمال التشييد العامة في إنشاء المباني، وأعمال الإنشاءات العامة المتعلقة بالهندسة المدنية، إضافة إلى أعمال التركيب والتجميع وإنجاز المباني. ويندرج تحت هذا القطاع المؤسسات المقيمة على أساس مؤقت في الخارج، ولا يتضمن ذلك ما تقوم به مؤسسات أجنبية منتسبة إلى مؤسسات مقيمة، حيث يندرج ذلك تحت الاستثمار المباشر [دليل الأعمال إلى منظمة التجارة العالمية، 1995].

كما تغطي خدمات الإنشاءات الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الهندسية كافة التي تقوم بها الشركات خارج إطار الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار يجب التمييز بين ما تقوم به شركات المقاولات خارج إطار الاقتصاد الوطني عندما تستخدم مدخلات متعددة المصادر، فدخل الشركات يبوب في إطار خدمات الإنشاءات المصدرة، أما دخل العاملين الذين يعملون لديها خارج إطار الاقتصاد الوطني فيصنف ضمن تحويلات العاملين.

3-4 خدمات التعليم العالي

يشتمل هذا القطاع على الخدمات المرتبطة بخدمات التعليم العالي والدورات التدريبية في الخارج، حيث يتطلب ذلك انتقال الأشخاص من إقليم إلى آخر لتلقي خدمات التعليم، بحيث يصبح الهدف من الإقامة المؤقتة الحصول على خدمات التعليم العالي خارج الاقتصاد الوطني، وتسجل في الجانب المدين (واردات).

3-5 خدمات المالية والتأمين

تغطي الخدمات المالية نطاقاً واسعاً من الخدمات المصرفية والوساطة المالية والعديد من الخدمات المالية المساعدة، التي تتم بين اقتصاد وآخر، كما يقع ضمن ذلك خدمات التأمين والفرص الاستثمارية عبر البنوك. ويندرج تحت ذلك، الرسوم المدفوعة مقابل خدمات الوسطاء الماليين، مثل الرسوم المدفوعة مقابل خطابات الاعتمادات المستندية، والقبول المصرفي، وخطوط الائتمان، والتأجير المالي، والمعاملات في النقد الأجنبي، إضافة إلى أن هذا البند يشمل العمولات المرتبطة بمعاملات الأسواق المالية، حيث يتم الحصول على قيمة هذه الخدمات في فواتير منفصلة ومحددة، ويستثنى منها، الفوائد المدفوعة على الودائع والقروض والسندات، والتي تعتبر دخلاً استثمارياً، كما تُستثنى من ذلك عوائد الأسهم والسندات، والأرباح والخسائر المترتبة على شراء وبيع الأوراق المالية.

كما يتضمن هذا القطاع خدمات التأمين التي يتم توفيرها لغير المقيمين، أو خدمات التأمين التي يتم الحصول عليها من وكالات تأمين أجنبية. وتغطي هذه الخدمات:

1. خدمات التأمين على الحياة.
2. صناديق التقاعد.
3. تأمين النقل والشحن.
4. خدمات التأمين الأخرى.

ويعتبر تأمين الشحن والنقل من أهم أنواع التأمين على البضاعة المصدرة أو المستوردة مع وكالات تأمين أجنبية، ويستثنى من ذلك التأمين على وسائل النقل المستخدمة في شحن ونقل البضاعة المستوردة أو المصدرة.

3-6 الخدمات الصحية

يقدم القطاع العام والخاص هذه الخدمات، بواسطة المستشفيات الحكومية والخاصة والعيادات والمراكز الصحية، والمختبرات الطبية، ويتطلب تقديم هذه الخدمات انتقال الأشخاص الطبيعيين من اقتصاد إلى آخر لتلقي الخدمات الطبية والصحية المرتبطة بها.

3-7 خدمات السياحة والسفر

يختلف بند السفر عن الخدمات الأخرى التي يتم تبادلها دولياً، وذلك لأنه لا يمثل نوعاً محدداً من الخدمة. ويغطي بند السفر حسب تعريف دليل ميزان المدفوعات جميع الخدمات والسلع التي يحصل عليها المسافرون من اقتصاد إلى آخر لمدة تقل عن سنة واحدة. فالمسافر هو الشخص الذي يبقى لمدة تقل عن سنة في اقتصاد آخر. ووفقاً لتصنيف الجاتس، فإن هذا التعريف لا ينطبق على المسافرين من الطلاب أو بهدف العلاج، لأنهم يعتبرون مقيمين في اقتصاداتهم الأصلية حتى لو تجاوزت فترة إقامتهم في اقتصاد آخر السنة، ويشتمل، أيضاً، بند السفر على الغايات المتصلة بالسياحة والأغراض الشخصية للسفر [دليل ميزان المدفوعات، 1993]. وهناك العديد من الأنشطة التي تقع ضمن خدمات السياحة والسفر مثل التجارة الحدودية، وحركة العمال اليومية عبر الحدود من بلد إلى آخر. ولا يتوفر عن تلك الأنشطة سوى عدد الأشخاص والعمال الذين ينتقلون يومياً عبر البلدين، ولا تزيد مدة إقامتهم على عدد من الأيام. كما تقع ضمن خدمات السياحة والسفر المهمات الرسمية للموظفين الحكوميين في الخارج أو مسؤولي المنظمات

الدولية، وإقامة المعارض وعقد المؤتمرات، والسفر لأغراض الحج وزيارة الأماكن الدينية والأثرية، ويستثنى من خدمات السياحة والسفر، تكاليف النقل التي يدفعها المسافر، حيث يتم تبويبها ضمن خدمات النقل، بالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل الإضافي الذي يحصل عليه المسافر نتيجة قيامه بشراء بضاعة وإعادة بيعها في السوق الأجنبية، يصنف ضمن الدخل المولد خارج الاقتصاد القومي. كما يستثنى من ذلك الإنفاق الذي تقوم به البعثات الدبلوماسية والعسكرية التي تتلقى دورات تدريبية في الخارج، حيث يتم تبويبها ضمن الإنفاق الحكومي في الخارج.

3-8 الخدمات الثقافية والترفيهية (الاستجمام) والشخصية

تشتمل هذه الخدمات على العديد من الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية والسمعية والبصرية وخدمات الاستجمام والخدمات الشخصية الأخرى، وكذلك خدمات المسرح والأفلام والسينما، إضافة إلى تبادل المعلومات والمجلات التي تصدر تحت النشاطات الثقافية، كما تتضمن الأنشطة الرياضية من خلال المشاركات المحلية في الخارج، كما يدخل ضمن الخدمات الثقافية ما يتم دفعه للأنشطة المتعلقة بالمتاحف، والمكتبات، والأرشيف، والبرامج التربوية المباشرة، والمساقات والبرامج التدريبية التي تقدم لغير المقيمين في الاقتصاد. أما الخدمات السمعية والبصرية فتشتمل على قيمة رسوم الخدمات من إنتاج الأفلام وأفلام الفيديو، وبرامج التلفزيون والراديو والموسيقى ورسوم التوزيع وحقوق التوزيع لوسائل الإعلام [WTO, 1999, Manual on Statistics of International Trade on Services].

3-9 خدمات النقل

يشتمل هذا القطاع على العديد من خدمات النقل، منها البحري والجوي والبري والنهري والفضائي والنقل عن طريق خطوط الأنابيب ما بين اقتصاد وآخر، وتقدم هذه الخدمات سواء للسلع أم للأشخاص بواسطة مؤسسات أعمال تقوم بتشغيل الناقلات.

وتشتمل هذه الخدمات، وخاصة الشحن، على مدفوعات مقابل تحميل أو تفريغ الناقلات، غير أن ذلك قد يختلف حسب الاتفاق الذي يتضمن عملية الشحن. وتجدر الملاحظة هنا أن خدمات الشحن تتأثر بالطريقة التي تقيم من خلالها البضائع على متن الشاحنة، حيث إن البضائع تقيم غالبا بأسعار البلد المصدر عند الحدود الجمركية.

3-10 خدمات المعلومات والكمبيوتر

تشتمل على خدمات الكمبيوتر، وخدمات وكالات الأنباء والمعلومات. وتتضمن خدمات الكمبيوتر، برامج الحاسوب بمختلف أنواعها ومعالجة البيانات وخدمات الصيانة والتشغيل للبرامج والتدريب. وتستثنى من ذلك برامج الحاسوب التي يمكن شراؤها بدون الحاجة إلى تدريب أو صيانة أو تنفيذ. وهناك العديد من الخدمات المتعلقة بالبيانات والمعلومات وكيفية توزيعها مباشرة أو من خلال الأقراص الممغنطة أو الاشتراك المنتظم في الحصول على البيانات والمعلومات.

3-11 الدخل

يمثل الدخل أحد أهم عناصر ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات، ويشتمل هذا البند على الدخل المتحصل من حيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بمطلوبات من غير المقيمين. ويتكون الدخل الناتج عن الاستثمار من أنواع الدخل المستمد من أنشطة الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة، حيث يتضمن ذلك الأرباح الموزعة وأرباح الفروع والدخل من الفوائد، كما يدخل في هذا الإطار الدخل من أنشطة الاستيراد وإعادة التصدير التي تقع خارج إطار الاقتصاد القومي. كما يشتمل الدخل، على تعويضات العاملين في الخارج من الأجور والرواتب سواء أكانت المدفوعة أم المقبوضة، بمن في ذلك عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المقيمين في اقتصاد آخر أو غير المقيمين في الاقتصاد القومي.

4- تجارة الخدمات الفلسطينية ومصادر بياناتها

4-1 تجارة الخدمات الفلسطينية

تتطوي دراسة منهجية جمع بيانات الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني على أهمية خاصة، نظراً لزيادة حجم تجارة الخدمات الفلسطينية، حيث زاد معدلها على 1563 مليون دولار خلال الفترة 1995-1998، ويظهر الجدول (4) أن واردات الخدمات الفلسطينية تراوحت ما بين 577-738 مليون دولار خلال تلك الفترة، حيث شكلت حوالي 35% من الحجم الكلي لتجارة الخدمات الفلسطينية. وقد تركزت واردات الخدمات الفلسطينية في السياحة والسفر، بنسبة وصلت إلى 50% من مجموع واردات الخدمات الفلسطينية خلال تلك الفترة، أما الواردات التي تدفع على شكل عوائد للاستثمار الاجنبي في الأراضي الفلسطينية فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة تراوحت ما بين 19-30%. وبينما تراجع أهمية واردات الشحن والنقل من 17% إلى 9%، بقيت واردات خدمات التعليم العالي والصحة والتأمين في المرتبة الرابعة بنسبة وصلت إلى 9%.

أما صادرات الخدمات الفلسطينية الكلية، فقد تراوحت ما بين 811-1058 مليون دولار خلال الفترة 1995-1998، وتتكون صادرات الخدمات (باستثناء صادرات العمل) في معظمها من خدمات الشحن والنقل والسياحة والسفر، وتشكل نسبتها 44% من صادرات الخدمات الكلية، حيث تراوحت قيمتها ما بين 345-436 مليون دولار خلال تلك الفترة، أما صادرات العمل (دخل العمال من الخارج) فقد وصل معدلها إلى حوالي 500 مليون دولار خلال تلك الفترة. لذلك، فقد زادت مساهمة صادرات العمل في صادرات الخدمات الفلسطينية الكلية على 55% (انظر الجدول 3).

إن تزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات الفلسطينية إلى التجارة الفلسطينية الكلية، يتطلب المزيد من الاهتمام بتطوير آليات جمع بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية

بما يتناسب مع المعايير الدولية، ويستجيب للقواعد المحددة في اتفاقيات الـ GATS، وضرورة انسجامها مع المعايير الإحصائية الدولية في دليل ميزان المدفوعات، الذي يحاول أن يؤسس لحالة من الانسجام بين العرض والاستخدام الممكن لتلك الخدمات. ولذلك، فإن الوصول إلى منهجية فلسطينية أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية، سيؤدي إلى الحصول على أرقام أكثر دقة حول التدفقات المالية الفلسطينية الناتجة عن تجارة الخدمات والتي من المتوقع أن تفوق المتوفر من البيانات حول تجارة الخدمات الفلسطينية.

4-2 أهمية جمع بيانات التجارة الخدمية الفلسطينية

تأتي أهمية قطاع الخدمات من حيث إسهامه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة، وأنه يلبي مجموعة من الحاجات الأساسية المباشرة على شكل تعليم أو خدمات صحية، أو بطريق مباشر على شكل إيجاد فرص عمل لتوليد الدخل. كما يسهم في تعبئة الموارد المالية، عن طريق الجهاز المصرفي والتأمين، وفي الانتفاع بالموارد المتاحة، باستخدام المرافق الأساسية، كالنقل والمواصلات والإعلام، وتطويرها عن طريق الخدمات التكنولوجية ليصبح عنصر الخدمات من أهم مكونات العملية الإنتاجية، ومن أهم عناصر القوة في ميزان المدفوعات. ولذلك، جاءت اتفاقية الجاتس وما تلاها من ملاحق، من أهم إنجازات منظمة التجارة العالمية خلال التسعينيات لتحرير تجارة الخدمات بسرعة أكبر من تحرير التجارة السلعية، وقد تم التوصل إلى اتفاقيات لتحرير التجارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والتأمين. وعندما لا تتوفر مثل هذه الخدمات في فلسطين فإن استيرادها من الخارج، سوف يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد يكون من المناسب أن يتركز الاهتمام على تجارة الخدمات الفلسطينية، سيما أن المناطق الفلسطينية لا تزال مستورداً صافياً للخدمات باستثناء تصديرها لخدمة العمل. ومع أن هناك الكثير من المنافذ التي يمكن للصفة الغربية وقطاع غزة أن تستفيد منها لتطوير تجارتها الخدمية، فإن الوصول إلى ذلك يتطلب توفير البيانات، وحصر الأنشطة الخدمية التي يمكن الاستفادة منها في تغيير مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وإذا كانت

السوق الفلسطينية تتأثر مباشرة بما يحدث في الأسواق العالمية، وخصوصاً المجاورة، فإنها تعاني من مشكلات داخلية تتمثل في الإغراق والاحتكار في استيراد بعض الخدمات، وعدم توفر قواعد وإجراءات الوقاية لمواجهة الإغراق، الأمر الذي يحجب الكثير من المعلومات والبيانات. ولهذا، فإن توفير البيانات بات ضرورياً لتسهيل وتنشيط تجارة الخدمات، وتطبيق أنظمة الجاتس، وتحديد المنافع المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات، ومعالجة الإجراءات التي تحد من تطوير وتبادل الخدمات، وكذلك تحديد القطاعات التي يتطلب تطوير قدرتها التنافسية، مثل الفنادق والمطاعم، وخدمات النقل السياحي، والمرافق الخدمية الأخرى.

4-3 مصادر بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية

كانت مهمة حصر البيانات الإحصائية حول مختلف النشاطات الاقتصادية الفلسطينية من مسؤولية دائرة الإحصاءات العامة الاسرائيلية، حيث اعتبرت المصدر الوحيد لهذه البيانات، وعليه، تولت حصر التدفقات السلعية الفلسطينية من وإلى بقية العالم خلال الفترة 1968-1994. أما بخصوص بيانات الخدمات الفلسطينية من وإلى بقية العالم بما فيها اسرائيل، فقد كانت دائرة الإحصاءات العامة الاسرائيلية تحصر التدفقات الناتجة عن هذه الخدمات في إطار نشرات ميزان المدفوعات (Israel,s Balance of Payments)، وذلك خلال الفترة 1968-1987، وفيما استمرت بإصدار بيانات حول التدفقات الناتجة عن تجارة الخدمات الفلسطينية- الاسرائيلية، توقفت عن إصدارها فيما بين المناطق الفلسطينية وبقية العالم. ومنذ العام 1995 تولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مهمة جمع بيانات الخدمات الفلسطينية، وقد صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشرة من ميزان المدفوعات الذي تضمن بيانات حول الخدمات الفلسطينية، وذلك عن الدورة 1995-1996، بعد ذلك، انتقلت مهمة إصدار ميزان المدفوعات إلى سلطة النقد الفلسطينية، التي تولت مهمة جمع بيانات الخدمات الفلسطينية من الجهات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، حيث صدرت عنها بيانات عن ميزان المدفوعات للسنوات 1998-1999. [سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 2].

وإضافة إلى الاختلافات والفوارق الكبيرة بين البيانات المتوفرة عن تجارة الخدمات الفلسطينية التي صدرت عن سلطة النقد الفلسطينية وتلك التي صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة الاسرائيلية عن تجارة الخدمات بين المناطق الفلسطينية واسرائيل، فإنها، أيضاً، لا تغطي إلا عدداً محدوداً من الخدمات، فبينما تضمنت نشرة ميزان المدفوعات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية عشر خدمات رئيسية، فإن نشرة ميزان المدفوعات الاسرائيلي لا تغطي سوى خمس خدمات وهي النقل، والشحن، والتأمين، وعوائد الاستثمار، وتعويضات العاملين. من جهة أخرى، تبدو الفوارق واضحة في جميع البنود، وتصل نسبتها أحيانا إلى أكثر من 100% خصوصاً ما يتعلق منها بأهم البنود، مثل تعويضات العاملين والنقل، كما أن هناك العديد من البنود لم تتم تغطيتها، مثل الخدمات الصحية، والتعليم والسياحة وغيرها. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية تمثل الخدمات الفلسطينية الكلية مع الأردن واسرائيل وبقية دول العالم، في حين تقتصر البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الاسرائيلية على تجارة الخدمات الفلسطينية مع اسرائيل التي لا تتناسب مع حجم التجارة الفلسطينية مع اسرائيل.

4-4 مصادر بيانات الخدمات الفلسطينية

فيما يلي استعراض للمؤسسات التي تتوفر لديها بيانات عن الأنشطة الخدمية التي تقوم بإنتاجها أو تصديرها أو استيرادها.

أ. مؤسسات القطاع العام الفلسطينية

- وزارة الصحة
- وزارة السياحة
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة الأوقاف

- وزارة الثقافة
- وزارة الإعلام
- وزارة التعليم العالي
- وزارة المواصلات
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الرياضة والشباب
- سلطة النقد
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ومشروع بيت لحم 2000.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- إدارة المعابر (البرية والجوية).
- الإذاعة والتلفزيون.
- مؤسسات القطاع العام الأخرى، المجلس التشريعي ووزارة الداخلية².

ب. مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني

- شركة الاتصالات
- البنوك التجارية المحلية والأجنبية
- وكالات السياحة والسفر
- المطاعم السياحية
- مكاتب الخدمات الجامعية.
- شركات الانترنت
- شركات التأمين
- شركات النقل
- الفنادق

² هناك العديد من المؤسسات التي ترتبط بتجارة الخدمات والتي يمكن حصرها وتبويبها عبر أنشطة الحكومة، أو عبر أنشطة الوزارات الأخرى، لذلك، تمت مراعاة عدم التكرار والازدواجية في تغطية وحصر حجم وأصناف وقيمة الخدمات.

جـ. المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي توفر الخدمات للفلسطينيين من خبراء وتدريب في الداخل والخارج.

وإذا كانت البيانات الإحصائية المنشورة حول التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، خلال الفترة 1995-1998، تعاني من تناقض وتباين بمعدل 25% بين العديد من المصادر [ماس 2000a، 1992 OESD]، فإن الاختلافات والفروقات في بيانات الخدمات لا تقل عن نسبة التباين في البيانات السلعية، وذلك نظرا لعدم وجود منهجيات واضحة ومحددة ومتسقة بين الجهات ذات العلاقة بتجارة الخدمات، وفيما يلي عرض لآلية جمع البيانات لدى الجهات الفلسطينية.

4-4-1 خدمات الاتصالات الفلسطينية

كانت خدمات الاتصالات في الأراضي الفلسطينية تقدمها شركة بيزك الاسرائيلية، وذلك لغاية العام 1997، حيث تم تأسيس شركة الاتصالات الفلسطينية، التي بدأت مزاوله نشاطها، وتقديم خدمات الاتصالات في العام نفسه، على أن تتم خدمات الاتصالات الدولية والمحلية من خلال المقاسم الاسرائيلية، وعمدت شركة الاتصالات الفلسطينية في ممارستها للنشاط إلى الاقتراب من القواعد العامة لتنظيم تجارة الخدمات الدولية (GATS) في منظمة التجارة العالمية، والالتزام بالتوصيات الصادرة عن الجهات الدولية المنظمة لخدمات الاتصالات من النواحي الفنية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، كذلك توصيات الاتحاد الاوروبي الخاصة بتنظيم الاتصالات، ومن أجل التزام الاتصالات الفلسطينية بالتوصيات الفنية المتعلقة بتنظيم الاتصالات دولياً، فقد عمدت شركة الاتصالات الفلسطينية إلى تأسيس وحدة لمتابعة الاتحاد الدولي للاتصالات، وكذلك المستجدات والمتطلبات المتضمنة في منظمة التجارة العالمية تحت اتفاقيات الـ (GATS).

4-4-1-1 آلية توفير البيانات في شركة الاتصالات الفلسطينية

تتم الاتصالات الدولية الفلسطينية من خلال المقاسم الاسرائيلية، وذلك على الرغم من حصول الأراضي الفلسطينية على الكود الدولي (970) في العام 1999.

فالحصول على كود دولي يعني أن هذه الأراضي دولة مستقلة معترف بها دولياً، لكن ذلك لم يتم حتى الآن، فما زالت الاتصالات الفلسطينية تعامل كجزء من الشبكة الاسرائيلية، وعليه، لم تزد الدول التي تتعامل مع الكود الدولي الفلسطيني على 25 دولة حتى الآن ضمن اتفاقيات أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

1. المكالمات الدولية

تسجل المكالمات الواردة من الخارج في جانب صادرات الخدمات الفلسطينية، لكن ذلك يختلف حسب قيام الدولة أو إقامتها علاقات مع اسرائيل، لذلك، فإن المكالمات الواردة من الامارات العربية أو أية دولة عربية لا تقيم علاقات مع اسرائيل، تتم بواسطة الأردن أو غيرها من الدول، وذلك حسب الاتفاق، حيث تقوم هذه الجهة بتمرير الحركة كترانزيت، من ثم تحول المكالمات الى مقاسم Golden Line الاسرائيلية التي تحول بدورها المكالمات إلى المقسم الفلسطيني، وتتم المحاسبة بين الامارات العربية وشركة الاتصالات الفلسطينية بشكل مباشر، أما بالنسبة للوسيط (الترانزيت) فيتم دفع أجره تمرير الحركة لتلك الجهة من الامارات، كما تقوم الاتصالات الفلسطينية بدفع أجره التمرير لشركة Golden Line الاسرائيلية. أما عندما يتم الاتصال من فلسطين بالامارات العربية فإنه يترتب على شركة الاتصالات الفلسطينية دفع ثمن المكالمات للامارات العربية ودفع مستحقات بدل أجره تمرير المكالمات لكل من شركة بيزك الاسرائيلية وشركة الاتصالات الأردنية، وهكذا تبدو أسعار الواردات من الاتصالات مرتفعة نسبياً مقارنة بما عليه الوضع في الأردن واسرائيل، وذلك بسبب عدم الاتصال المباشر بين المناطق الفلسطينية والدول العربية.

وتتم عملية الاتصال من المناطق الفلسطينية إلى أي من الدول غير المنضمة للاتفاق مع الاتصالات الفلسطينية بواسطة شركة Golden Line الاسرائيلية، ومن ثم إلى الدولة المستقبلة للاتصال، ويترتب على ذلك استحقاق على شركة Golden Line الاسرائيلية للدولة المستقبلة للاتصال من الأراضي الفلسطينية، ما يترتب نتيجته مستحقات لشركة Golden Line الاسرائيلية بدل استخدام المقسم الاسرائيلي، هذا

بالإضافة إلى أن المحاسبة كذلك تتم بين الشركة الاسرائيلية والدولة المستقبلية، غير أن الشركة الاسرائيلية تحاسب بذلك الشركة الفلسطينية.

إن عملية المحاسبة بين الدول التي ترتبط باتفاق وشركة الاتصالات الفلسطينية تتم بشكل مباشر، في حين أن الدول التي لا ترتبط مع شركة الاتصالات الفلسطينية باتفاقيات، تحاسب الشركة الاسرائيلية مباشرة، ولا تتلقى شركة الاتصالات الفلسطينية إيرادات المكالمات الواردة من هذه الدول، بل يترتب على شركة الاتصالات الفلسطينية دفع تكاليف المكالمات الواردة (صادرات) من الدول التي لا ترتبط باتفاق معها، وذلك للشركة الاسرائيلية بدل استخدام الشبكة الاسرائيلية، وهذا ما يدفع وزارة الاتصالات الفلسطينية إلى عقد الاتفاقيات مع الدول للحد من تحويل إيرادات المكالمات الخارجية إلى إسرائيل وإلى خسارة في جانب الصادرات. إلا أن الآلية الحالية لتغطية قيمة الصادرات والواردات من المكالمات المحلية تبدو غير كافية لخصر وتغطية قيمة المكالمات الدولية بين المناطق الفلسطينية والخارج، الأمر الذي لا يعكس القيمة الحقيقية للصادرات والواردات من خدمات الاتصالات.

2. الاتصالات المحلية

يترتب على شركة الاتصالات الفلسطينية مستحقات مالية لصالح شركة بيزك الاسرائيلية، وذلك مقابل استئجار شركة الاتصالات الفلسطينية خطوط شركة بيزك لأغراض الاتصالات المحلية (بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل)، ويترتب على الاتصالات الفلسطينية مستحقات ثابتة شهرياً ومتفق عليها مع شركة بيزك الاسرائيلية، ويأتي ذلك لأسباب لها علاقة بعدم فصل شبكة الاتصالات الفلسطينية عن الاسرائيلية بشكل كلي حتى الآن، وذلك لأسباب، منها فنية تتعلق بالاتصالات الفلسطينية، وأخرى لها علاقة بالعوائق الاسرائيلية الهادفة إلى إبقاء الاتصالات الفلسطينية ضمن شبكة الاتصالات الاسرائيلية أطول فترة ممكنة. وما ينطبق على آلية الاتصالات الفلسطينية بين المحافظات، ينطبق على الاتصال بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وذلك مقابل استخدام الشبكة الاسرائيلية. كما يترتب على شركة

بيزك الاسرائيلية دفع مستحقات لشركة الاتصالات الفلسطينية مقابل الاتصال إلى الجوال سواء من بيزك أو موتورولا، وهو ما يشكل صادرات خدمات الاتصالات الفلسطينية إلى اسرائيل.

بالمقابل، فإن عملية الاتصال من المناطق الفلسطينية إلى الهاتف الخليوي الاسرائيلي، تتم بواسطة شركة بيزك الاسرائيلية إلى شركة الخليوي الاسرائيلية، ويترتب على ذلك مدفوعات على المناطق الفلسطينية إلى الشركة الاسرائيلية بواسطة بيزك الاسرائيلية، كما يترتب على المناطق الفلسطينية مستحقات لشركة بيزك الاسرائيلية بدل ما يسمى زمن الهواء، ويذكر أن تكاليف زمن الهواء عالية جداً، وذلك على الرغم من عدم دفع الجانب الاسرائيلي تكاليف زمن الهواء على المكالمات الواردة من اسرائيل عبر الخليوي إلى المناطق الفلسطينية.

4-4-1-2 تقييم آلية جمع البيانات المتوفرة لدى شركة الاتصالات الفلسطينية

تعكس الآلية المستخدمة في عملية الاتصالات سواء الدولية، أم المحلية طريقة حصر الصادرات والواردات من خدمات الاتصالات، حيث إن حصر التدفقات المالية الناتجة عن هذا النشاط تؤثر على حالة الميزان التجاري الخدمي، ووفقاً لذلك، فإنه يتوفر لدى شركة الاتصالات الفلسطينية سجلات رسمية يتم من خلالها حصر التدفقات كافة، ومن واقع هذه السجلات، يتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بالبيانات اللازمة، وذلك حسب الطلب منها، حيث تقوم سلطة النقد الفلسطينية بجمع البيانات المتعلقة بنشاط خدمات الاتصالات، وكذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لشركة الاتصالات الفلسطينية من خلال استمارة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، ويؤخذ على النموذج الذي أعدته سلطة النقد الفلسطينية لحصر خدمات الاتصالات، أن بنوده لا تعكس فهماً دقيقاً للآلية التي تتم بها الاتصالات الفلسطينية، ذلك لأن البنود تقتصر على الرسوم والعمولات التي تدفعها شركة الاتصالات الفلسطينية لغير المقيمين، وكذلك أية أجور مقابل خدمات صيانة وإصلاح. وبذلك يكون هذا النموذج أغفل الكثير من البنود الاساسية والمهمة التي تؤثر

بصورة مباشرة على التدفقات المالية الناشئة عن هذا النشاط، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. نتيجة المقاصة الدولية بين الشركة الفلسطينية ومختلف الدول، حيث تشكل هذه المقاصة تدفقات مالية كبيرة بين الأراضي الفلسطينية وتلك الدول، وهي في الحقيقة التي تعكس الصادرات والواردات من هذه الخدمة.
2. لا يغطي نموذج سلطة النقد الفلسطينية التدفقات الناتجة عن هذا النشاط من المكالمات المحلية، وذلك بتحديد المبالغ المدفوعة مقابل استئجار المقاسم الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.
3. يقتصر هذا النموذج على المدفوعات من الرسوم والعمولات، دون التطرق إلى المقبوضات الفلسطينية، والتي تؤثر على جانب الصادرات الخدمية بصورة مباشر، وبالتالي على حالة الميزان التجاري الخدمي.
4. بالإضافة إلى أن النموذج لم يغطِ المدفوعات والمقبوضات الناشئة عن تدفق خدمات الاتصالات من وإلى الأراضي الفلسطينية، فإنه أغفل تفصيل التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات، لما لذلك من أهمية في تحديد أهمية عقد الاتفاقات في هذا النشاط أو عدمه بالنسبة للعديد من الدول، كما يساعد في تحديد اتجاهات العلاقات التجارية الفلسطينية مع مختلف الدول.
5. الواقع أن النموذج الذي أعدته سلطة النقد الفلسطينية قد تم بما ينسجم مع بعض القواعد الواردة في دليل ميزان المدفوعات، وتحديدًا مع تلك الجوانب المتعلقة بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في قطاع الاتصالات، وهو ما يدل على عدم مراعاة قواعد اتفاقيات التجارة في الخدمات GATS.
6. إن الاعتماد على القواعد الواردة فقط في دليل ميزان المدفوعات، قد يؤدي إلى بيانات لا تعكس حقيقة التبادل التجاري الخدمي الفلسطيني في مجال الاتصالات مع بقية العالم، نظراً لوجود خصوصية تحيط بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة للظروف الاستثنائية، ما يستدعي أخذ ذلك بالاعتبار عند تجميع وحصر النشاطات الخدمية الفلسطينية المتعلقة بالاتصالات.

7. لا تغطي قيمة الاتصالات بين المناطق الفلسطينية واسرائيل، والتي تستخدم أجهزة الهواتف الخليوية الاسرائيلية. وتبلغ حصة الشركات الاسرائيلية من أجهزة الهواتف الخليوية في السوق الفلسطينية أكثر من 80%. وهي على النحو التالي: سيليكوم 42.3%، موتورولا 27%، أورانج 11.6%، أما نصيب جوال فيبلج حوالي 19% [التقرير السنوي، 2000، شركة الاتصالات الفلسطينية].

4-4-2 خدمات السياحة والسفر الفلسطينية

كان للتغيرات السياسية خلال الفترة 1995-2000، أثر إيجابي على زيادة النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية، وذلك على الرغم من التذبذب في هذا النشاط، ثم توقفه منذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2000 في أعقاب فرض إسرائيل إجراءات الإغلاق والحصار على المناطق الفلسطينية إثر اندلاع انتفاضة الأقصى. وتتولى العديد من المؤسسات الفلسطينية متابعة النشاط السياحي الفلسطيني وذلك على النحو التالي:

1. وزارة السياحة الفلسطينية

تعمل وزارة السياحة الفلسطينية على حصر أعداد السياح الوافدين إلى الأراضي الفلسطينية عن طريق ما يسمى بالشرطة السياحية التابعة لوزارة السياحة الفلسطينية وفق طريقة تقليدية تعتمد على حصر أعداد حافلات النقل السياحي، والاعتماد على أن كل حافلة تتسع لـ 50 راكباً، وهذه الطريقة تقليدية ولا تعبر بالضرورة عن العدد الحقيقي للسياح الداخلين إلى الأراضي الفلسطينية كونها طريقة بدائية وغير دقيقة لحصر أعداد السياح الوافدين إلى الأراضي الفلسطينية، وتعمل وزارة السياحة الفلسطينية على تزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأعداد السياح من خلال هذه الطريقة فقط. ولكن نشاط السياحة لا يتوقف على عدد السياح الذين يزورون الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما يشمل حجم إنفاقهم عند استخدامهم المرافق السياحية كالفنادق، والمطاعم، والاستراحات السياحية. بالمقابل، فإن الإنفاق السياحي الفلسطيني يمكن، أيضاً، حصره من خلال البيانات التي توفرها الجهات ذات العلاقة.

وفيما يلي استعراض للمرافق السياحية التي يمكن أن توفر بيانات عن النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية وعن الإنفاق الفلسطيني على السياحة في الخارج.

أ. الفنادق

تحصل الفنادق على ترخيص مزاولة النشاط من وزارة السياحة الفلسطينية، وتوفر الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية بيانات حول أعداد النزلاء في تلك الفنادق. وذلك في السجلات الرسمية لتلك الفنادق، وتحصل وزارة السياحة الفلسطينية على تقارير من الفنادق عن أعداد النزلاء من السياح في الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى مسح الفنادق الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من خلال استمارة خاصة بمسح الفنادق، والتي تتضمن بنود تغطي أعداد النزلاء في الفنادق الفلسطينية، وذلك حسب الجنسية، الأمر الذي يؤدي إلى حصر التوزيع الجغرافي للنزلاء من خلال هذا المسح، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتصميم استمارة، تقتصر على حصر النشاط الفندقي على اعتبار أن حركة السياح يمكن حصرها من خلال مسح الفنادق.

ب. شركات النقل السياحي

لا يتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً سوى ثلاث شركات للنقل السياحي، في كل من بيت ساحور والخليل وطولكرم. ولا يعمل في مجال النقل السياحي سوى شركة الرعاة في بيت ساحور والتي تملك أربع حافلات فقط، أما شركة الطنيب في طولكرم فكانت تعمل في مجال نقل المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى الضفة الغربية والعكس بالعكس. وما زالت شركة الخليل قيد التأسيس، أما في القدس، فيوجد أكثر من 10 شركات فلسطينية للنقل السياحي تمتلك أكثر من 100 حافلة كبيرة، و50 من الحافلات الصغيرة والمتوسطة.

ج. مكاتب السياحة والسفر

يزيد عدد مكاتب السياحة والسفر العاملة في الاراضي الفلسطينية، على 100 مكتب، وتمارس هذه المكاتب نشاطها من خلال شبكة من العلاقات مع المكاتب السياحية في العديد من الدول الأخرى، وتقوم بترتيب رحلات لمجموعات سياحية إلى فلسطين من خلال الاتفاق مع مكتب سياحي في دولة السائح، حيث تعمل المكاتب المحلية على توفير الحجز في الفنادق والاتفاق مع تلك الفنادق على التكاليف كافة، كما أنها توفر لهذه المجموعات حافلات للنقل الداخلي، أيضاً، بالاتفاق مع شركات النقل السياحي، وتتقاضى المكاتب السياحية المحلية عمولات على ممارستها هذا النشاط. غير أن المكاتب الخارجية تقوم بشراء الخدمة من المكتب السياحي الفلسطيني وبيعها بالسعر الذي تراه مناسباً للمجموعات السياحية في البلد نفسه. ويتوفر لدى المكاتب السياحية من خلال السجلات الرسمية، بيانات تفصيلية عن أعداد السياح القادمين، والتدفقات الناتجة عن ذلك، ويشكل ذلك صادرات سياحية فلسطينية. وتتطبق الآلية نفسها على المجموعات السياحية الفلسطينية إلى الدول الأخرى، وهي ما تشكل واردات سياحية فلسطينية.

د. المطاعم

تشكل المطاعم أحد المكونات الأساسية للقطاع السياحي، وتتركز هذه المطاعم في كل من القدس، وبيت لحم، واريحا. ويتطلب تقييم هذا القطاع الحصول على البيانات الكافية المتعلقة بالأسعار، وعدد السياح الذين يترددون على هذه المطاعم، ونسبة الإشغال لهذه المطاعم، وتواجه هذه المطاعم منافسة حادة من اسرائيل خصوصاً عندما تقوم بعض شركات السياحة الاسرائيلية بتزويد زبائنها بعلب تحتوي على وجبة طعام، ما يحرم المطاعم العربية من فرص العمل.

هـ. المواقع الاثرية والدينية

يشكل إنفاق الزائرين من السياح للمواقع الأثرية والدينية والتي تعد أهم مكونات العرض السياحي في الضفة الغربية وقطاع غزة أهم مصادر الدخل السياحي. وتوفر البيانات والمعلومات التي تصدر عن هذه المواقع العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير المرافق السياحية، وجعلها صالحة لعرض

الخدمات للسائحين، وهذا ما يمكن تسميته بالعرض الفعال وتحقيق المزيد من الإيراد. ولا يتوفر للجهات المشرفة على الأماكن الأثرية سوى بيانات ومعلومات عامة لا يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في التخطيط لتنمية المرافق السياحية، كما لا تتوفر معلومات أو بيانات عن إنفاق السياح على التحف والهدايا التي يقومون بشرائها من المحلات المتخصصة في مناطق القدس وبيت لحم، حيث يشمل إنفاق السياح في هذه الحالة في بند الصادرات الخدمية (حسين 2000).

2. وزارة الأوقاف الفلسطينية

تتولى وزارة الأوقاف الفلسطينية متابعة حركة المسافرين الحجاج والمعتمرين الفلسطينيين إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويتحدد أعداد الحجاج بناءً على الاتفاق مع المملكة العربية السعودية، حيث تحدد الحصة الرسمية للدولة بـ 1000 حاج لكل مليون نسمة، وحسب هذه النسبة تكون حصة الأراضي الفلسطينية من الحجاج حوالي 3500 حاج سنوياً، إلا أن السعودية زادت العدد إلى 7500 حاج سنوياً كاستثناء للفلسطينيين. وتزود وزارة الأوقاف الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعدد الحجاج والمعتمرين من الضفة الغربية وقطاع غزة سنوياً. إلا أن ذلك لا يغطي أعداد الحجاج والمعتمرين كافة، حيث إن هناك أعداداً من المعتمرين تقوم بالتسجيل من خلال المكاتب المعنية في الأردن نظراً لانخفاض التكاليف، أما آلية تحديد المبالغ المتدفقة من المناطق الفلسطينية مقابل أداء فريضة العمرة والحج في كل عام بناءً على العطاءات التي تعلن عنها وزارة الأوقاف الفلسطينية، فيمكن عرضها على النحو التالي:

أ. عطاء النقل

تعلن وزارة الأوقاف الفلسطينية عن عطاء لنقل الحجاج الفلسطينيين إلى السعودية، وتتحمل وزارة الأوقاف الفلسطينية تكاليف 80 حافلة للنقل الداخلي للحجاج، لأن ذلك غير مشمول في عطاء النقل. ويشمل هذا العطاء مايلي:

- ✧ النقل من مراكز السكان في الضفة الغربية إلى غور نمرين في الجانب الأردني، والعودة إلى نقطة الانطلاق، ويشمل ذلك رسوم المغادرة على المعابر والضرائب.
- ✧ النقل من غور نمرين في الأردن إلى المدينة المنورة، ومن ثم إلى مكة المكرمة، والصعود إلى عرفة ومنى والعودة إلى غور نمرين، ويشمل ذلك رسوم غور نمرين.
- ✧ أن لا تزيد الأمتعة التي يحملها الحاج عن 20 كغم ، وما يفوق ذلك يكون على حساب الحاج، ويشمل السعر أجرة الحملين.

ب. عطاء السكن

يتضمن عطاء السكن، تأمين سكن للحجاج في كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة، كما تضاف إلى ذلك الخدمات الأخرى، مثل المفروشات، والنظافة، كما يتضمن العطاء تأمين سيارات لنقل الحالات الطارئة والمرضى أثناء أداء مناسك الحج أو من السكن.

ج. خدمات خارج العطاءات

✧ خدمات الشركات

تتطلب خدمات الشركات رسوم محددة تفرض على الحاج، وذلك لحساب شركات الخدمات، مقابل تسجيل الحجاج، وإعداد قوائم لتأشيرات الدخول، وكذلك كشوفات الحافلات، بالإضافة إلى مرافقة الحجاج في رحلة الذهاب والعودة، والإشراف على خدمات في السكن طوال فترة الإقامة، حيث تتولى

شركات الخدمات متابعه تنفيذ هذه الخدمات مع الشركات التي رسي عليها
عطاء السكن.

✧ رسوم المطوف السعودي

تكون تكلفه الخدمة التي يقدمها المطوف السعودي محددة في كل موسم،
وتشمل الخدمات التي يقدمها ما يلي:

- تأمين المفروشات للحجاج في سكن المدينة المنورة، وذلك بالتعاون مع صاحب عطاء السكن.
- تأمين مخيمات الحجاج في كل من عرفة ومنى مع متطلبات ذلك من الماء وعمال نظافة.

* رسوم وزارة الأوقاف

وتشمل جميع الخدمات التي تقدمها الوزارة للحجاج من:

- ✧ تأمين فريق عمل متكامل من أجل إعداد التأشيرات في السفارة السعودية.
- ✧ تأمين فريق عمل لاستقبال الحجاج في غور نمرين في الأردن.
- ✧ تأمين فريق عمل لاستقبال الحجاج عند العودة.
- ✧ تأمين أعضاء البعثة من إداريين ومرشدين للإشراف على الحجاج أثناء فترة الإقامة.
- ✧ تأمين مقرات للبعثة في الأماكن الدينية كافة التي يوجد فيها الحجاج.

هـ. النماذج التي تتوفر لدى وزارة الأوقاف الفلسطينية

تتوفر لدى وزارة الأوقاف الفلسطينية، نماذج من أجل حصر أعداد المسافرين
من المعتمرين الفلسطينيين خلال السنة، وتتضمن هذه النماذج ما يلي:

نماذج العمرة، وتتضمن ما يلي:

تاريخ الرحلة.

- رقم وصل الدفع.
- تاريخ دفع الوصل.
- عدد المعتمرين.
- المبلغ المدفوع عن كل معتمر للوزارة.
- الملاحظات (ويشمل المبلغ المدفوع من المعتمر للشركة).

تقرير عام حول رحلات العمرة لجميع الشركات ويتضمن ما يلي:

- اسم الشركة.
- تاريخ الرحلة.
- عدد المعتمرين.
- المبلغ المدفوع للوزارة.
- تاريخ الدفع.
- رقم الوصل.

3. إدارة المعابر

يتوفر لدى إدارة معابر الكرامة والعودة عدد المواطنين المغادرين من الضفة الغربية وقطاع غزة والعائدين إليها، وتبين الأرقام أن عدد المغادرين والقادمين كان يزيد على 60% من سكان الضفة والقطاع خلال الفترة 1995- وحتى بداية أكتوبر من العام 2000، ويترتب على تدفق المسافرين الفلسطينيين إلى الأردن ومصر أو عبرهما إلى الخارج، نفقات مالية تشتمل على تكاليف السفر والإقامة، بالإضافة للهدايا الشخصية التي يتم إحضارها، وتتوفر البيانات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو لسلطة النقد الفلسطينية من خلال وزارة الشؤون المدنية، حيث يتوفر لدى هذه الوزارة البيانات الأولية حول أعداد المغادرين والقادمين من وإلى

الأراضي الفلسطينية، إلا أن إدارة المعابر لا تقوم بدورها في الحصول على المعلومات والبيانات الكافية والمتعلقة بالزائرين.

4-4-3 خدمات الثقافة والإعلام والترفيه

تندفق خدمات الثقافة والإعلام والترفيه من وإلى المناطق الفلسطينية من خلال العديد من الأنشطة الثقافية والإعلامية والترفيهية، وتتولى العديد من المؤسسات تنظيم هذه النشاطات ومتابعتها، الأمر الذي يتطلب أن تتوفر لدى تلك الجهات منهجيات وآليات لحصر حجم وقيمة تلك النشاطات والاتجاهات الجغرافية لها. ومن المؤسسات ذات العلاقة في هذه النشاطات وزارة الثقافة والإعلام، إضافة إلى الفرق الفنية والمسرحية والجهات المنظمة للنشاطات الترفيهية الفلسطينية.

1. وزارة الثقافة الفلسطينية

تتولى وزارة الثقافة الفلسطينية متابعة وتنظيم الأنشطة الثقافية الفلسطينية في الخارج، وفي إطار مهامها عقدت وزارة الثقافة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الثقافية مع العديد من الدول، تنظم بموجبها العلاقات الثقافية بين تلك الدول وفلسطين، وتضمنت معظم الاتفاقيات الثقافية تحديد آليات مغادرة واستقبال الوفود الثقافية في كلا البلدين. وبموجب ذلك، تعمل وزارة الثقافة الفلسطينية على تأمين الوفود الثقافية والفنية والترفيهية المشاركة في الدول الأخرى حتى حدود البلد الآخر، ثم تستقبل الدولة المضييفة الوفد الثقافي على الحدود، وتتكفل وزارة الثقافة الفلسطينية دفع رسوم المعابر ورسوم التأشيرات اللازمة لتلك الفرق، قبل أن تستقبل الدولة الأخرى تلك الوفود، وتعمل على توفير كافة متطلبات الفرق في الدول المضييفة، بالمقابل تعمل وزارة الثقافة الفلسطينية على تنظيم المهرجانات الثقافية في فلسطين، حيث تستقبل الوفود المشاركة من الخارج، وتؤمن لهم الفنادق والنقل الداخلي، وتغطي هذه النفقات من صندوق المهرجان، الذي تتحقق إيراداته من بيع تذاكر المهرجانات، كما تصرف من هذا الصندوق أجور الفرق المتفق عليها.

ويتوفر لدى وزارة الثقافة الفلسطينية إمكانيات عملية لحصر وضبط كافة النشاطات الثقافية والفنية والترفيهية من فلسطين إلى بقية العالم، سواء تمت النشاطات عن طريق الوزارة أم عن غير طريقها، حيث تحتاج معظم الفرق إلى مساعدة وزارة الثقافة الفلسطينية في تنظيم وتسهيل مشاركتها في الأنشطة الخارجية، لكن الواقع الحالي لدى وزارة الثقافة الفلسطينية، يشير إلى عدم توفر آليات محددة وواضحة لحصر النشاطات الثقافية، سوى توفر بيانات عن مشاركة عدد وحجم الفرق التي تتم عن طريق الوزارة، حيث تزود الوزارة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بهذه البيانات التي تعبر عن النشاط الثقافي الفلسطيني في الخارج.

2. الفرق الفنية والمسرحية والترفيهية الفلسطينية

هناك العديد من الفرق الفنية والمسرحية والترفيهية والثقافية الفلسطينية وغير الفلسطينية، التي تتوفر عنها بيانات لدى وزارة الثقافة الفلسطينية، وتقوم العديد من الدوائر في الوزارة بالتنسيق مع هذه الفرق، وذلك في حدود احتياجات هذه الفرق من وزارة الثقافة الفلسطينية، ولا تقوم وزارة الثقافة الفلسطينية بحصر أية نشاطات لتلك الفرق في خارج فلسطين، غير أن هذه الفرق تقدم تقريرا عن النشاطات التي تشارك بها في الخارج، وذلك من أجل الاستفادة من خدمات وزارة الثقافة الفلسطينية سواء محليا أم خارجيا، إلا أن ذلك لا يشكل أية قاعدة لحصر النشاطات، وبالتالي التدفقات الناتجة عنها، الأمر الذي يعني أن نشاطات هذه الفرق ومشاركاتها تبقى خارج الحصر الفعلي للصادرات الثقافية والترفيهية والفنية الفلسطينية. بالمقابل، فإن الفرق الفنية والمسرحية العربية والأجنبية التي تقوم بأنشطتها داخل فلسطين في مواسم معينة يترتب عليها تدفقات نقدية خارجية، كدخل تحصل عليه هنا الفرق مقابل قيامها بأنشطتها.

3. وزارة الإعلام الفلسطينية

يُدرج تحت الإعلام العديد من الأنشطة التي تتدفق من وإلى المناطق الفلسطينية، مثل الأفلام وكتب ومجلات من الخارج، كما يمكن أن تنتج الجهات الإعلامية العديد

من الأفلام الوثائقية والسياسية والثقافية والتاريخية التي يتم عرضها في العديد من محطات التلفزة العالمية، ما يشكل جزءاً من صادرات فلسطينية في مجال الإعلام، يتوقع أن يكون لها تأثير على التدفقات المالية سواء الداخلة أم الخارجة من الاقتصاد القومي.

ولا يتوفر لدى وزارة الإعلام الفلسطينية آليات واضحة ومحددة لتنظيم العلاقات الفلسطينية مع الدول العربية والأجنبية في مجال الإعلام والنشر والمطبوعات، وذلك على الرغم من توفر العديد من الدوائر التي يفترض أن يكون ذلك من مجال اختصاصها، ويمكن أن تستثنى من ذلك دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام الفلسطينية التي تتولى متابعة ترخيص المؤسسات الإعلامية، سواء المحلية أم الأجنبية، كما تمنح رخصاً لاستيراد الكتب والمنشورات والمجلات والأفلام، حيث يتوفر لدى هذه الدائرة في وزارة الإعلام الفلسطينية نموذج محدد يقضى بالسماح بإدخال الكتب والمجلات، والتي يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها على المعابر. إلا أن تلك الآلية تبقى منقوصة، وذلك لعدم توفر متابعة لحصر قيمة تلك الواردات من الكتب والمجلات والمواد العلمية، الأمر الذي يشير إلى عدم حصر وتغطية البيانات الخدمية المتعلقة بالنشاط الثقافي والإعلامي.

4-4-4 خدمات التعليم العالي

لا يتوفر لدى وزارة التعليم العالي الفلسطينية سوى بيانات حول عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يُقبلون في الجامعات العربية والأجنبية عن طريقها، وهم الطلبة الذين يحصلون على المنح والبعثات. أما الطلاب الذين يتلقون التعليم العالي في الدول الأخرى عن غير طريق الوزارة فلا يتم حصرهم. ولا توجد لدى الوزارة توجهات واضحة لإيجاد

آليات معينة لحصر هؤلاء الطلبة، وذلك على الرغم من أن وزارة التعليم العالي هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن متابعة خدمات التعليم العالي في فلسطين والخارج، وهي الجهة الوحيدة التي تمنح مكاتب الخدمات الجامعية رخص ممارسة النشاط، وحيث إن الكثير من الطلاب يحصلون على مقاعد دراسية من خلال هذه المكاتب. كما توجد ممثلات لفلسطين في الدول الأخرى، والتي يفترض أن يكون من مهامها متابعة شؤون الجالية الفلسطينية في كل دولة، ومن ضمنهم الطلاب الذين يتابعهم الملحق الثقافي في كل سفارة. ولذلك، فإن البيانات والمعلومات المتوفرة لدى وزارة التعليم العالي حول أعداد الطلاب الفلسطينيين الدارسين في الخارج لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع طلبة الضفة والقطاع الملحقين بالجامعات في الدول العربية والأجنبية.

ونظراً لعدم توفر بيانات دقيقة عن عدد الطلبة من الضفة والقطاع الدارسين في الخارج، فإنه يصبح من الصعب تقدير قيمة الإنفاق الفلسطيني على التعليم العالي في الخارج، ووفقاً لتقديرات اليونسكو، فإن عدد الطلبة الجامعيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في الخارج شكل 20% من مجموع الطلبة الملحقين بالجامعات الفلسطينية والعربية والأجنبية، كما أن تكلفة الطالب الجامعي في الخارج تعادل ثلاثة أضعاف كلفته في الداخل [UNESCO, 1998]، ووفقاً لأحدث التقديرات المتوفرة، فإن الإنفاق على التعليم الفلسطيني في الخارج يعادل ما ينفق على التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع [ماس، 2001].

4-4-5 الخدمات الصحية

تتوفر لدى وزارة الصحة الفلسطينية آلية محددة لحصر الحالات الطبية الفلسطينية التي تتلقى العلاج في الخارج، وذلك من خلال دائرة العلاج في الخارج التي

تتابع تحويل الحالات المرضية الفلسطينية إلى الخارج التي تحولها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتتوفر لدى تلك الدائرة إحصائيات عن الحالات المرضية المحولة إلى الخارج، وقيمة المدفوعات الفلسطينية مقابل حالات العلاج التي لا تشمل على نفقات السفر والإقامة للمرافقين، والتي تدرج تحت إطار واردات الخدمات الطبية الفلسطينية، كما تتوفر لدى الوزارة، أيضاً، بيانات حول التوزيع الجغرافي لواردات الخدمات الطبية الفلسطينية، وتزود وزارة الصحة الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، بالبيانات الإحصائية حول الخدمات الطبية من الخارج. إلا أنه لا تتوفر بيانات للوزارة حول أعداد الفلسطينيين من الضفة والقطاع الذين يذهبون للعلاج في الخارج دون الحصول على تحويل، وعلى مسؤوليتهم الشخصية، وخصوصاً الذين ليس لديهم التأمين الصحي الحكومي، ولذلك، فإن البيانات المتوفرة عن الخدمات الصحية التي يتم الحصول عليها من الخارج تبقى محدودة وحالات قليلة ولا تغطي النفقات كافة التي يتحملها المواطنون الفلسطينيون في الخارج للحصول على الخدمات العلاجية.

6-4-4 الخدمات المالية

كان النشاط المالي والمصرفي محدوداً في الأراضي الفلسطينية، فخلال الفترة 1967-1993، تم إغلاق البنوك العربية كافة التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد سمح لبنك فلسطين المحدود بالعمل في بداية الثمانينيات على نطاق محدود في مدينة غزة، ثم سمح العام 1986 لبنك القاهرة عمان بإعادة فتح فروعها في محافظات الضفة الغربية للقيام بأعمال مصرفية محدودة، ومنذ العام 1994 أعيد فتح العديد من البنوك الأردنية التي كانت عاملة في الأراضي الفلسطينية إبان الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية في العام 1967. كما تم تأسيس وفتح العديد من البنوك المحلية الفلسطينية خلال هذه الفترة، وبموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، يتحتم على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية أن تعتمد على أحد البنوك الإسرائيلية كبنك مراسل لها (وسيط) في تنظيم العلاقات المصرفية الدولية مع البنوك الأجنبية، كما اعتمد على بنوك في الأردن، أيضاً، كمراسلين للنشاطات المصرفية مع الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، فهناك بنوك مراسلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترتب على ذلك تدفقات مالية من

البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى البنوك الاسرائيلية أو الأردنية كودائع للبنوك المحلية مقابل تغطية البنوك الاسرائيلية لأنشطة هذه البنوك، وكذلك إلى البنوك الأجنبية. ومن الأنشطة المصرفية الدولية التي تمارسها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، الاعتمادات المستندية التي يجب أن تفتح وتبلغ من خلال البنك المراسل الإسرائيلي أو الأردني، وكذلك الحوالات الصادرة والواردة، والشيكات الأجنبية، وعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي، كما تقوم البنوك المحلية أو العاملة في الأراضي الفلسطينية باستثمار الودائع الفلسطينية لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ما ينتج عن ذلك عوائد على هذا الاستثمار يفترض أن يتدفق إلى الاقتصاد الفلسطيني. بالمقابل، فإن هناك العديد من المساهمين في البنوك المحلية من المقيمين في اقتصادات أخرى، الأمر الذي ينتج عنه تحويلات رأسمالية إلى الخارج من هذه البنوك، ويتوفر لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية سجلات إدارية رسمية يتم من خلالها حصر النشاطات المصرفية المحلية والدولية، وتقوم سلطة النقد الفلسطينية من خلال استمارة معدة خصيصاً بتغطية النشاطات المصرفية والاستثمارية للبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وتعتبر هذه النشرة كافية لما تقوم به من حصر وتغطية للعمليات والخدمات المصرفية كافة التي تقوم بها البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية مع الخارج.

7-4-4 خدمات التأمين

تمارس شركات التأمين العاملة في الأراضي الفلسطينية العديد من الأنشطة التي لها علاقة بالأنشطة الدولية، وتتمثل أهم النشاطات التي تمارسها شركات التأمين على المستوى الدولي في إعادة التأمين، والذي يقتصر على العلاقات بين شركات التأمين دون الافراد، كما تمارس شركات التأمين النشاط من خلال التأمين على النقل الدولي، أو التأمين على الحياة، واستثمار أقساط التأمين في الخارج، وتتوفر لدى شركات التأمين سجلات إدارية رسمية يتم من خلالها تزويد سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالبيانات الإحصائية.

4-4-8 خدمات المعلومات والكمبيوتر

تزداد النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على أنظمة المعلومات (Information systems)، وهناك العديد من المؤسسات التي تمارس العديد من النشاطات المتعلقة بتكنولوجيا وأنظمة المعلومات، وترتبط مع العديد من المؤسسات العالمية الأمر الذي ينعكس على ميزان المدفوعات الفلسطيني. وتمارس شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية العديد من الأنشطة التي تتطلب توفير آليات محددة لحصر البيانات الإحصائية الناتجة عن هذه الخدمات، وذلك نظراً للتوسع المضطرد في هذه النشاطات، ومنها:

1. إنتاج الأفلام بواسطة ما يسمى (Interactive Multimedia Development)، حيث تقوم الشركات المحلية بإنتاج الأفلام حول المواقع السياحية والأثرية، أو بعض البرامج الوثائقية وذلك من خلال CD-ROM، ويتم تسويق هذه الأفلام في الخارج. وقد شاركت بعض الشركات المحلية في العديد من المعارض الأوروبية التي تم من خلالها تسويق هذه المنتجات، التي لها تأثيرها المباشر على ميزان المدفوعات الفلسطيني.
2. تقديم خدمات على الانترنت Internet Services، تقوم العديد من شركات أنظمة المعلومات والكمبيوتر بتوفير خدمات الانترنت، ويكون ذلك من خلال تصميم الصفحات الالكترونية (Web Site Development & graphic design)، ثم متابعة تحديثها وصيانتها، وعلى الرغم من توفر الأدوات اللازمة لمعظم شركات أنظمة المعلومات في مجال تصميم وتحديث وصيانة أنظمة المعلومات، إلا أن طبيعة البعد العالمي لشبكة الانترنت يحتم على تلك الشركات التعاقد مع شركات أجنبية في مجال أنظمة المعلومات والانترنت.
3. بناء قواعد البيانات Database integration، حيث تعمل شركات أنظمة المعلومات على بناء قواعد البيانات التي تخدم العديد من المؤسسات، وتخدم العديد من القطاعات الاقتصادية، كما قد تقوم شركات أنظمة المعلومات بتسويقها إلى مؤسسات مماثلة في الدول الأخرى.

4. كما تعمل شركات أنظمة المعلومات والكمبيوتر على تنفيذ مشروعات في مجال الدراسات المتعددة القطاعات، ويكون ذلك من خلال تنفيذ مشاريع لصالح القطاع العام من خلال المساعدات المقدمة من الدول المانحة، حيث تتولى شركات أنظمة المعلومات توفير قواعد البيانات لتنفيذ تلك المشاريع الممولة من الدول المانحة، كما يكون ذلك من خلال مؤسسات أجنبية تمثل الدول المانحة في تقييم الجدوى من تلك المشاريع، ومتابعة تنفيذها، كما يدخل ذلك في مجال خدمات الدراسات والاستشارات وقواعد البيانات التي تؤديها المؤسسات المحلية بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية.

5- مقترحات لتطوير آليات جمع بيانات تجارة الخدمات الفلسطينية

تم في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة، استعراض مصادر بيانات تجارة الخدمات لدى العديد من المؤسسات الفلسطينية، بعد أن تمت مناقشة الأشكال الرئيسية لعرض تجارة الخدمات حسب اتفاقيات الـ GATS، وفقاً للقواعد الواردة في كتاب ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 1993، والتي تعتبر مرجعاً أساسياً لمعظم الدول في إعدادها لميزان الخدمات كأحد مكونات ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من أن دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي يتضمن العديد من القواعد المحددة لآلية احتساب البيانات الخاصة بميزان المدفوعات، سواء أكانت السلع أم الخدمات، فإنه يتضمن العديد من أوجه القصور في عملية حصر بيانات الخدمات وتجميعها، وذلك من حيث وجود فجوة في التغطية، ومشكلات متعددة في التجميع، وكذلك مشكلة التناسق والانسجام بين العرض والاستخدام، وهو ما حاولت اتفاقيات الجاتس تلافيه في القواعد المحددة لتجارة الخدمات، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

تجارة الخدمات في ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي وحسب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات GATS

تجارة الخدمات في ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي	تجارة الخدمات حسب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات GATS
1	لم يكن هناك تصنيف محدد للخدمات، بل هناك تداخل، بحيث يتم تصنيف الخدمات حسب نوعها، الأمر الذي يقود إلى الازدواجية وتكرار بعض الأنشطة، مثل الخدمات المتعلقة بالسفر، وعلى الرغم من تصنيف الخدمات من 11 بندا رئيسيا فإن البنود الفرعية لم تتجاوز 16 بنداً فرعياً.
2	تم فصل الخدمات التعليمية(التعليم العالي) والخدمات الصحية عن خدمات السياحة والسفر.
3	كانت تحويلات العاملين تحسب ضمن الدخل المولد خارج إطار الاقتصاد القومي.
4	تم تصنيف حركة العمال عبر الحدود في إطار الخدمات، كما تم تحديد نوعية العمالة المسموح بعبورها للحدود الدولية.
5	كان الهدف من دليل صندوق النقد الدولي هو إعداد ميزان المدفوعات.
5	كان الهدف من الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات GATS تحرير تجارة الخدمات أفقياً، بحيث يتم تغطية جميع مجالات الخدمات حتى تتمكن الدول من تحديد الخدمات التي يمكن تحريرها وإعداد ميزان المدفوعات.
5	تم تبويب مستوردات الحكومة من الخدمات وصادراتها منها ضمن أنشطة الخدمات الأخرى.

ويلاحظ أن القواعد التي وضعتها الجاتس قد ساعدت في الحصول على بيانات موثوقة ودقيقة مقارنة بالبيانات التي صدرت وفقاً لقواعد إعداد ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. (لمزيد من التفصيل انظر: Chang et, al 1999).

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة حصر الأنشطة المتعلقة بتجارة الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي يترتب عليها تدفقات مالية من وإلى الضفة والقطاع، فالبيانات المتوفرة حتى العام 1999 لا تعكس إلا عدداً محدوداً من الأنشطة الخدمية. غير أن الحصول على بيانات موثوقة من خلال القيام بتوظيف أساليب مناسبة لجمع تلك البيانات يتطلب زيادة في تكاليف جمع وتصنيف البيانات من مصادرها المختلفة وفقاً لأشكال توريد الخدمات، إلا أن ذلك يشكل ضرورة ملحة من أجل حصر أنشطة الخدمات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، حيث يتطلب ذلك من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تصميم نماذج خاصة يمكن استخدامها لتغطية أنشطة الخدمات تصديراً واستيراداً لإعداد ميزان الخدمات كجزء مهم من مكونات ميزان المدفوعات. فعدم حصر وتغطية أنشطة الخدمات (استيراداً وتصديراً) يجعل من الصعب إعداد ميزان المدفوعات، ما يؤدي إلى صعوبات أكبر في مجال تقييم الأداء العام للاقتصاد القومي، وتحديد معالمه المستقبلية. كما أن تحديد التدفقات الخدمية بين المناطق الفلسطينية والخارج، خصوصاً مع الأقطار المجاورة، بات ضرورياً لتنشيط التبادل التجاري (السلعي والخدمي) مع تلك الاقطار، بحيث إن مشكلة تغطية بيانات الخدمات وحصرها لا تقتصر على المناطق الفلسطينية، بل على معظم الدول النامية. لذلك، فإنه يمكن أن يكون من المناسب أن تتولى الجهات المعنية بتجارة الخدمات، مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية تدريب الكوادر من خلال الالتحاق بالدورات التدريبية التي تعدها منظمة التجارة العالمية لتطبيق أنظمة الجاتس، والتي تتركز على تحرير تجارة الخدمات، كما أن البحث عن آلية مناسبة للاتصال مع البلدان المتقدمة والمجاورة، التي تقوم بتصدير واستيراد الخدمات من فلسطين، للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بتدفق الخدمات وتغطية قيمة أنشطة الخدمات لتحقيق ما يلي:

1. ضمان التحصيل الجمركي وتحسين الإجراءات الجمركية لتجارة الخدمات وزيادة فعاليتها.
2. إن توفر المعلومات والبيانات عن إنتاج الخدمات وتجاريتها، سيساعد صانعي القرار على اتخاذ القرارات المناسبة، لمعالجة التثوهات في الاقتصاد الفلسطيني. فالجهات

الرسمية الفلسطينية مطالبة بوضع السياسات والحوافز للعمل في إنتاج وتجارة الخدمات، فالتركيب الشاب للمجتمع الفلسطيني، والارتفاع الكبير في معدلات الملتحقين بالتعليم العالي، يحتم خوض غمار سوق العمل كثيف المعلومات، وهذا يتطلب توفير البنية التنظيمية والمؤسسة التشريعية، والحد من احتكار إنتاج الخدمات واستيرادها.

إن المنهجية الفلسطينية التي استخدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سابقاً، وسلطة النقد الفلسطينية حالياً، لا تتعارض مع تلك المعتمدة في احتساب البيانات حسب دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد، ولا تختلف عن تلك الآلية المستخدمة في الأردن أو إسرائيل، لكن السؤال، لماذا يواجه إعداد ميزان المدفوعات الفلسطيني، وخصوصاً الخدمات، صعوبات تعيق إصداره بشكل منتظم، بينما يصدر بشكل منتظم في الأردن وإسرائيل. إن هذا ما حاولت هذه الدراسة الوصول إليه، من خلال الاستعراض التفصيلي لآليات عمل المؤسسات الفلسطينية في جمع بيانات الخدمات الفلسطينية، حيث إن المشكلات تكمن لدى العديد من المؤسسات التي لا تقوم بجمع وتزويد الجهات المعنية ببيانات ومعلومات عن أنشطتها، الأمر الذي يعيق الوصول إلى بيانات دقيقة حول الخدمات الفلسطينية، كما كان ذلك السبب في تأخير إصدار العديد من النشرات حول ميزان المدفوعات الفلسطيني. ويعتبر ميزان الخدمات من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ولذلك فإن حصر أنشطة تجارة الخدمات وتغطيتها سيسهل عملية إعداد ميزان المدفوعات، وبالتالي إتاحة المجال أمام الباحثين وصانعي القرار من تقييم الأداء العام للاقتصاد القومي، وتحديد معالمه المستقبلية. وللحصول على بيانات فلسطينية موثوقة حول الخدمات الفلسطينية فإنه يتطلب من العديد من المؤسسات القيام بما يلي:

1. تتدفق أعداد كبيرة من الطلبة الفلسطينيين في كل عام، لالتحاق في مؤسسات التعليم العالي لدى العديد من الدول العربية والأجنبية. ويترتب على ذلك تدفقات مالية من الضفة الغربية وقطاع غزة تزيد على الموازنة السنوية للجامعات الفلسطينية، ونظراً للطلب المتزايد على التعليم العالي الفلسطيني في الخارج، فإنه يفترض أن تتولى

وزارة التعليم العالي الفلسطينية متابعة قضايا التعليم العالي داخل المناطق الفلسطينية وخارجها على حد سواء، إلا أن الدور الحالي للوزارة يقتصر على متابعة قضايا التعليم العالي داخل الأراضي الفلسطينية، ولا يوجد لدى الوزارة أية بيانات أو معلومات حول الطلبة الفلسطينيين في الخارج سوى أولئك الدارسين عن طريق وزارة التعليم العالي. وتوفر اتفاقيات الجاتس شكلاً منفصلاً للأشخاص الذين ينتقلون إلى الدول الأخرى بهدف الحصول على خدمات التعليم العالي، حيث يمكن الاستفادة من هذه القاعدة في توفير آلية محددة لدى وزارة التعليم العالي الفلسطينية في حصر أعداد الطلبة، من خلال تصميم نماذج تعبئها المسافرون على المعابر، وتشمل مقصدهم النهائي، والهدف من السفر، وتستخدم الدول المجاورة مثل الاردن هذه الطريقة بإصدار نشرات متخصصة حول أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الخارج، وأعداد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الأردن، ويمكن الاستفادة من التجربة الأردنية في عملية حصر البيانات المتعلقة بالتعليم العالي في الأردن وتبويبها، أو أن يتم من خلال التنسيق مع سفارات فلسطين في الخارج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بيانات التعليم العالي من المشكلات التي تواجه سلطة النقد الفلسطينية عند جمع بيانات الخدمات الفلسطينية، وتوفير بيانات عن أعداد الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الجامعات العربية والأجنبية، وخصوصاً في مرحلة البكالوريوس، ومقدار الإنفاق على خدمات التعليم العالي في الخارج، يمكن أن يكون أساساً لصياغة استراتيجية التعليم العالي الفلسطيني بعد انتهاء المرحلة الانتقالية لإحلال خدمات التعليم المستوردة من الخارج بخدمات يمكن توفيرها محلياً.

2. كما أن هناك العديد من الأنشطة الثقافية الفلسطينية سواء الداخلة إلى الاقتصاد الفلسطيني أم الخارجة منه، وتتولى وزارة الثقافة الفلسطينية تنظيم هذه النشاطات. لكن ما تمت ملاحظته، أن الوزارة لا تهتم بحصر البيانات حول النشاطات الثقافية الفلسطينية، علماً بأن هناك العديد من الدوائر في وزارة الثقافة التي يمكن أن تقوم بذلك، ويتوفر الأعداد الكافية من الموظفين في تلك الدوائر، التي يمكنها متابعة الأنشطة الثقافية سواء عن طريق الوزارة أم عن غير طريقها، لحصر البيانات

المتعلقة بالنشاطات الثقافية، وما يترتب عنها من تدفقات مالية. كما يمكن لوزارة الثقافة الفلسطينية، أن تحصل من الفرق الفنية والمسرحية على بيانات حول مشاركتها في الخارج، نظراً لاحتياج تلك الفرق في الغالب إلى مساعدة وزارة الثقافة الفلسطينية لتسهيل أمورها، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق مع الدول الأخرى، والتنسيق مع إدارة المعابر. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لم يعطِ النشاطات الثقافية من خلال وزارة الثقافة الفلسطينية تحت مبرر انخفاض الأهمية النسبية للتدفقات المالية الناتجة عن النشاطات الثقافية مقارنة بالخدمات الأخرى، الأمر الذي يؤكد وجود فجوة بين البيانات المنشورة والبيانات الفعلية التي تعكس حقيقة تجارة الخدمات الفلسطينية. ويمكن تغطية النشاطات الثقافية الفلسطينية في الخارج والنشاطات الثقافية الأجنبية في المناطق الفلسطينية، من خلال قيام وزارة الثقافة بإنشاء قسم يتولى تغطية هذه النشاطات من حيث عدد المشاركين، وتكاليف الاشتراك والنفقات المترتبة على الاشتراك في هذه النشاطات في الداخل والخارج.

3. يتطلب حصر البيانات الإحصائية حول خدمات الإعلام، المزيد من الفاعلية لوزارة الإعلام في متابعة النشاطات الإعلامية وحصرها، علماً بأن الوزارة لا توفر أية بيانات عن النشاطات الإعلامية، ويمكنها تطوير الآلية المستخدمة لديها في النموذج القاضي بالسماح بإدخال مؤلفات على المعابر، حيث لا تسمح سلطات المعابر بإدخال أي من المؤلفات أو المطبوعات دون إرفاق النموذج من وزارة الإعلام الفلسطينية. كما يمكن للوزارة تطوير آلية جمع البيانات من خلال وجود موظف دائم للوزارة على المعابر بهدف حصر المؤلفات والمطبوعات بشكل دقيق. إضافة إلى ذلك، فإن وزارة الإعلام الفلسطينية لا تهتم بحصر النشاطات المتعلقة بالقنوات المحلية والفضائية وأنشطة الأقمار الصناعية، حيث يتطلب ذلك توفير آلية محددة لحصر قيمة هذه النشاطات الإعلامية، خصوصاً أن معظمها يسجل في جانب الواردات، ولا يعني ذلك مراقبة النشاط الإعلامي. كما أن هناك الكثير من الأفلام والتقارير والصور المستوردة لمصلحة الإذاعة والتلفزيون والصحف التي لا يتم

حصرها وتغطية قيمتها. ويشترط لتحقيق كفاءة في جمع البيانات أن يتوفر لدى الوزارة هدف محدد وآلية تقضي بجمع البيانات الإعلامية المصدرة والمستوردة.

4. تتابع وزارة الأوقاف الفلسطينية حركة الحجاج والمعتمرين الفلسطينيين إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، فبينما توفر الوزارة بيانات دقيقة وموثوقة حول أعداد الحجاج الفلسطينيين، فإنها لا توفر إلا معلومات وبيانات جزئية عن المعتمرين. فلا تتوفر بيانات دقيقة لدى وزارة الأوقاف حول أعدادهم، باستثناء المتوفر من بيانات من مكاتب الحج والعمرة التي تزود الوزارة بها، ويتوفر مثلاً لدى وزارة الأوقاف الفلسطينية بيانات حول 15 ألف معتمر فلسطيني في العام 1998، إلا أن تقديرات الوزارة زادت على 85 ألف معتمر، أي أن الفرق بين ما يتوفر لدى الوزارة والفعلي يصل إلى حوالي 70 ألف معتمر، ويأتي هذا الفرق بسبب حصول المعتمرين الفلسطينيين على هذه الخدمة من خلال مكاتب الحج والعمرة الأردنية وهو ما يشكل واردات خدمات فلسطينية من الأردن، ولا يتم حصر هذه البيانات على الإطلاق. وتستدعي هذه المؤشرات من وزارة الأوقاف ضرورة حصر أعداد المعتمرين سواء قاموا بالتسجيل عبرها أم من خلال الأردن، وذلك من خلال التعاون مع إدارة المعابر بحصر حركة المغادرين والقادمين، حيث يمكن من خلالها توفير البيانات عن حركة المسافرين، وهذا ما تقوم به العديد من الدول التي تقوم بجمع البيانات عن حركة القادمين والمغادرين من المواطنين والأجانب لأراضيها، ويمكن الاستفادة من الخبرة الأردنية في هذا المجال عبر قيام المعابر الحدودية بحصر حركة المغادرين والقادمين إلى الأردن ضمن بطاقات مفصلة يعيئها المسافرون عند نقاط الحدود.

5. زيادة اهتمام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بحصر البيانات المتوفرة عن نشاط المعلومات، وأنظمة الكمبيوتر، والنشاطات الثقافية، حيث اقتصر الحصر المنشور للبيانات على نشاط الاتصالات، أما نشاط أنظمة المعلومات والكمبيوتر، فإن هناك ضعفاً واضحاً في تغطية بيانات هذا النشاط في ميزان

المدفوعات الفلسطينية، مع انه تتوفر بيانات لدى المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال أنظمة المعلومات والكمبيوتر، ويمكن توفيرها للجهات الفلسطينية الرسمية عندما تطلب ذلك.³

6. هناك العديد من التدفقات المالية الناتجة عن وجود ممثلات وسفارات العديد من الدول في المناطق الفلسطينية، حيث يترتب على ذلك بيانات تؤثر في تقييم ميزان المدفوعات الفلسطيني، إلا أن الجهات الرسمية الفلسطينية تواجه العديد من المصاعب في الحصول على البيانات من هذه الجهات بحجة السرية، علماً بأنه يتوفر في قواعد اتفاقيات الجاتس شكل يغطي النشاطات الخدمية التي تتم من الموظفين في السفارات والممثلات والدورات التدريبية للعسكريين والدبلوماسيين، وكذلك في دليل ميزان المدفوعات. لذا، على الجانب الفلسطيني التنسيق مع هذه الجهات الدولية وحثها على ضرورة تزويد الجانب الفلسطيني بالبيانات اللازمة حول ممارستها للنشاط داخل الأراضي الفلسطينية، وتصنيف هذه التدفقات ضمن واردات أو صادرات الحكومة.

7. يوفر قانون البنوك الغطاء القانوني لسلطة النقد الفلسطينية في إلزامها البنوك والمؤسسات المالية بتوفير كافة البيانات اللازمة حول النشاطات المالية والمصرفية، سواء للبنوك والمؤسسات الأجنبية المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم المؤسسات الفلسطينية التي تؤدي الخدمات نفسها إلى جهات غير مقيمة في الاقتصاد الفلسطيني، علماً بأنه تتوفر لدى سلطة النقد الفلسطينية استمارة محددة لتغطية النشاطات المصرفية الدولية، لكن تجربة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصداره ميزان المدفوعات دورة 1996/1995 تشير إلى عدم توفر الدقة الكاملة في البيانات المالية والمصرفية.

³ لا تتوفر لدى وزارة المالية الفلسطينية الآليات المناسبة لفرض الرسوم الجمركية والضرائب على الخدمات المستوردة، خصوصاً المتعلق منها بتكنولوجيا المعلومات. ويتم تقدير الضرائب على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال على أساس ضريبة الدخل، وهو ما يصعب تقديرها وحصرها، وقد تمت مناقشة ذلك مع بعض المسؤولين في وزارة المالية.

8. كما يمكن لإدارة المعابر الفلسطينية البرية والجوية حصر حركة المغادرين والقادمين والحصول على البيانات والمعلومات عند المعابر والتي تتضمن الجهة النهائية المقصودة للمغادر أو القادم، والعمر، والمهنة، ومدة الزيارة، وسبب الزيارة، وغيرها من المعلومات التي يمكن أن تساهم في حل العديد من المشكلات التي تواجهها وزارة الأوقاف، والتعليم العالي، وتغطية الأنشطة المتعلقة بالسياحة والسفر بشكل عام. ويعتبر نشاط إدارة المعابر من أهم النشاطات التي يمكن الاعتماد عليها لحصر وتغطية تجارة الخدمات، بشكل مباشر أو غير مباشر، فعند حصر حركة الأشخاص وما يرافقها من تدفق للسلع والخدمات يمكن تغطية العديد من التدفقات المالية.

9. ضرورة تحديث النموذج الذي أعدته سلطة النقد بخصوص بيانات الاتصالات الفلسطينية، كونه أغفل الكثير من البنود التي يساعد توفيرها على دقة أكبر في حصر بيانات الاتصالات، وذلك من خلال مراعاة نتيجة المقاصة الدولية لنشاط الاتصالات، وكذلك الخصوصية التي يتسم بها النشاط الاقتصادي الفلسطيني بمختلف جوانبه.

10. وللأسراع في إنجاز ما سبق، فإنه يمكن الاستفادة من خبرة الدول المجاورة في حصر تجارة الخدمات وتغطيتها، فميزان الخدمات الذي يعتبر جزءاً من ميزان المدفوعات الأردني يعكس مدى قدرة البنك المركزي الأردني بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة وشركات الخدمات الأخرى، على حصر الخدمات المصدرة والمستوردة وتغطيتها. ويعتبر الاعتماد على دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي/الطبعة الخامسة/ شرطاً أساسياً لحصر تجارة الخدمات وتغطيتها، إلا أن الشرط الكافي يتمثل في قدرة الأجهزة والمؤسسات المعنية على التنسيق فيما بينها لتغطية أنشطة الخدمات وحصرها. وتعتبر الأنشطة التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي ومراكز العبور الحدودية، مكملة لبعضها البعض عندما تقوم بجمع وتبادل البيانات من خلال الاتصال فيما بينها من جهة،

ومع المؤسسات الأخرى من جهة ثانية، فالبنك المركزي يتصل مباشرة بالمؤسسات المالية والبنوك لتغطية الخدمات المالية، أما الاحصاءات العامة، فانها تتصل مباشرة بمجلس التعليم العالي للحصول على عدد الطلبة الدارسين في الخارج، وعدد الطلبة الأجانب الدارسين في الجامعات الأردنية. كما تحصل على الخدمات الصحية والعلاجية المصدرة والمستوردة من خلال وزارة الصحة، أما المعلومات والبيانات الواردة من مراكز الحدود، فيمكن أن تستخدم، أيضاً، لفحص البيانات الواردة من الجهات الأخرى ومقارنتها، كوزارة الصحة، ومؤسسات التعليم العالي، والتي تعكس، أيضاً، حركة الأشخاص. أما البيانات المتعلقة بنقل البضائع والركاب فيتم الحصول عليها من المعابر الحدودية ومن شركات النقل والجمارك، وهكذا تبدو أن عمليات جمع البيانات والمعلومات من مصادر عدة يمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات وفحصها، وإجراء بعض المقارنات، والتأكد من صحتها، وإن تطلب ذلك أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن الازدواجية أو التكرار في حساب قيمة هذه الخدمات وحجمها وأصنافها، لذلك، فإن الاعتماد على دليل ميزان المدفوعات، وتطبيق أنظمة الجاتس المتعلقة بحصر البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات وجمعها وتبويبها يمكن أن يكون متزامناً. فقد تم تطوير العديد من النماذج والاستبانات في العديد من المؤتمرات وورشات العمل للإسراع في تطبيق أنظمة الجاتس في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بحيث يمكن الانتهاء من مشكلة جمع بيانات الخدمات خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وتعتبر هذه المدة كافية لتقييم التغيرات والاختلافات في اتجاه البيانات عن الظاهرة المستهدفة [WTO, 2000a; 2000b].

6- الخلاصة والتوصيات

1-6 الخلاصة

كانت مشكلة حصر تجارة الخدمات وتغطيتها من أهم العوائق التي تقف وراء عدم توفر بيانات ومعلومات يعتمد عليها في إعداد ميزان المدفوعات الفلسطيني لصياغة سياسات تجارية مناسبة يعتمد عليها في معالجة التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني. وإذا كانت مشكلة تغطية تجارة الخدمات وحصرها، قد تمت معالجتها في العديد من الدول، فإن الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخدمية ما زالت من أهم المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذا ما تمت مقارنتها بالاختلافات والفروق في بيانات التجارة السلعية. وقد بذلت جهود كثيرة لمعالجة هذه المشكلات عندما أصبحت تجارة الخدمات جزءاً مهماً من التجارة العالمية. ومنذ العام 1995 تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات لتحرير تجارة الخدمات المالية والتأمين وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والسفر وغيرها.

وقد تم منح الدول النامية العديد من المزايا التفضيلية لتطوير وتحسين الموارد البشرية والمؤسسات، وتوفير شروط أفضل لدخول هذه الدول إلى أسواق الخدمات الدولية. فقد تم وضع العديد من التفسيرات والمراجع المساندة ودليلاً للبيانات الإحصائية لشرح أحكام اتفاقية الخدمات. كما تم تحديد أشكال تجارة الخدمات أو أسلوب نقل الخدمة، وتبويب الخدمات التي تقع ضمن كل شكل والتداخلات المحتملة، كأساس لتغطية الأنشطة وحصرها ضمن كل أسلوب والتي تزيد على 155 قطاعاً فرعياً.

وفي هذه الدراسة تم عرض الإطار العام لتجارة الخدمات كمدخل لحصر الأنشطة وتغطيتها والتي يتوقع أن يتم إنتاجها وتصديرها واستيرادها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه لا يتوفر عنها المعلومات والبيانات الكافية، كما أن هناك العديد من

الأسباب التي تجعل معالجة بيانات التجارة الخدمية على سلم الأولويات للجهات المعنية في المناطق الفلسطينية. فالإقتصاد الفلسطيني إقتصاد خدمي، وحسب المؤشرات المتوفرة، فإن حجم التجارة الخدمية وقيمتها تزيد على 35% من حجم التجارة الكلية الفلسطينية. كما أن تجارة الخدمات ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى توفر العنصر البشري المدرب والمتعلم، وهذا ما ينطبق على المجتمع الفلسطيني، الذي يتوقع منه التحول من إقتصاد خدمي كثيف العمل إلى إقتصاد خدمي كثيف المعلومات (منتج ومصدر). لكن هذا التحول يتطلب توفير البيانات والمعلومات الكافية عن الخدمات التي يتم استيرادها، وإنتاجها وتصديرها، كما يتوقف ذلك، أيضاً، على مدى وضوح المعلومات عن القطاعات المساندة والداعمة لقطاع الخدمات. لذلك، تم في هذه الدراسة حصر أنشطة الخدمات والجهات ذات العلاقة بإنتاج الخدمات واستيرادها وتصديرها من مؤسسات القطاعين العام والخاص، كما تم تحديد البيانات والمعلومات التي يمكن أن يوفرها كل من تلك الجهات وفقاً للأنشطة التي تقوم بها.

6-2 التوصيات

يتطلب تطوير حصر بيانات الخدمات الفلسطينية من المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بتجارة الخدمات الدولية العديد من الخطوات في مجال تطوير عمل هذه المؤسسات بالاتجاه الذي يخدم الأغراض الإحصائية لبيانات الخدمات الفلسطينية:

1. ضرورة تبني وزارة التعليم العالي الفلسطينية آلية جديدة في مجال حصر حجم وقيمة وأصناف خدمات التعليم العالي الفلسطينية من الدول الأخرى، ويمكن الاستفادة من قواعد الجاتس التي حددت شكلاً منفصلاً لتغطية خدمات التعليم العالي، ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق بين الوزارة وإدارة المعابر، وكذلك السفارات الفلسطينية لدى مختلف الدول.

2. يمكن لوزارة الثقافة الفلسطينية، ومن خلال العديد من الدوائر لديها متابعة وحصر الأنشطة الثقافية من المناطق الفلسطينية وإليها، الأمر الذي يتطلب من الوزارة أن تحصل من الفرق الفنية والمسرحية على بيانات حول حجم وقيمة مشاركتها السنوية في الخارج، خصوصاً أن هذه الفرق تحتاج إلى مساعدة الوزارة للقيام بأنشطتها، كما ينطبق الأمر على حصر حجم وقيمة أنشطة الفرق الفنية العربية والأجنبية في المناطق الفلسطينية.
3. ضرورة توفر المزيد من الفاعلية لوزارة الإعلام الفلسطينية في مجال متابعة قضايا الإعلام من الناحية الإحصائية، وليس من الناحية الرقابية فقط، حيث يمكن تطوير النموذج المتوفر لديها والقاضي بإدخال المطبوعات، وذلك من خلال وجود موظف دائم على المعابر، كما أن على الوزارة الاهتمام ببيانات الإعلام المرئي والمسموع وتغطية أصناف وقيمة المواد الإعلامية المصدرة والمستوردة.
4. ضرورة سعي وزارة الأوقاف الفلسطينية إلى فحص الأسباب التي تدفع المعتمرين الفلسطينيين إلى استخدام الشركات الأردنية، ومعالجة أسباب ذلك، حيث يعتقد أن السبب الرئيس وراء توجه العديد من الفلسطينيين للقيام بأداء العمرة من خلال الأردن يعود إلى الفرق في التكاليف بين البلدين.
5. تقوم إدارة المعابر الفلسطينية بتوفير المعلومات والبيانات الكافية عن حركة المغادرين والقادمين من فلسطينيين وعرب وأجانب تتضمن هدف المغادرة أو الزيارة، ومدة الزيارة، وعمر الزائر أو المغادر، والمهنة، والجهة النهائية المقصودة للمغادرة، ووضع الآليات المناسبة لربط حركة الأشخاص والخدمات بأنشطة الخدمات الأخرى.
6. أما شركة الاتصالات الفلسطينية، فإنها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تتعامل بتجارة الخدمات تصديراً واستيراداً، وهذا يتطلب منها توفير البيانات والمعلومات

لتقدير تحرير هذه الخدمات وفصلها عن شبكة الاتصالات الاسرائيلية، ووضع الأنظمة واللوائح التي يمكن أن تنشط هذا القطاع وتساعد على دمج عالمياً وإقليمياً.

7. ويبقى القطاع السياحي من أهم قطاعات الخدمات، لكن لا تتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والموثوقة حول إنفاق الأجانب في المرافق السياحية الفلسطينية، مثل الفنادق، والمطاعم، ووكالات وشركات النقل السياحي والسفر، والأماكن الأثرية والسياحية الأخرى. بالمقابل، فإنه لا تتوفر بيانات ومعلومات عن السياحة الفلسطينية في الخارج، وهذا يتطلب من وزارة السياحة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعاون معاً لتغطية تلك الأنشطة، لما لذلك من أهمية في تطوير هذا القطاع، وتحديد الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها ورفع مستوى خدماتها لغايات المنافسة الإقليمية.

8. أما بالنسبة للخدمات المصرفية والمالية والتأمين، فإن توفير البيانات حول حجمها وقيمتها سوف يساعد على تحديد نوعية الخدمات المطلوبة ومستوى التكنولوجيا الخدمية اللازمة لتطوير السوق المصرفية المحلية والتوسع في الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل، إن ذلك سيتطلب من سلطة النقد الفلسطينية استخدام صلاحياتها في مجال الكشف عن البيانات الحقيقية لأنشطة البنوك المحلية والأجنبية، حيث إن الكثير من البيانات الحقيقية لأنشطة البنوك، وخاصة مع الخارج لا يتم توفيرها لسلطة النقد الفلسطينية بشكل كامل ودقيق.

المراجع

- البنك المركزي الأردني: التقارير الشهرية، التقارير السنوية.
حسنين، جلييلة (2000): اقتصاديات السياحة، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة الاسكندرية.
- حشاد، نبيل (1999): الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي دار ايجي للطباعة، القاهرة ، مصر .
- سلطة النقد الفلسطينية: التقارير السنوية ، أعداد متنوعة.
السيد، عاطف (1999): الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية الاسكندرية، مصر .
- شركة الاتصالات الفلسطينية (2000): التقرير السنوي لشركات الاتصالات الفلسطينية.
صندوق النقد الدولي (1993): دليل ميزان المدفوعات.
العبادي، عبد الناصر(1999): منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان.
- العفوري، عبد الواحد (2000): العولمة والجات ، التحديات والعرض، مكتبة مدبولي القاهرة.
كلاين، لورنس (1999): منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مثنى، فضل (2000): الاثار المحتملة لمنظمة التجار العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، مصر.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر، ومسيف، مسيف. بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. رام الله: ماس، 2000.
- _____العارضة، ناصر. التجارة الخارجية الفلسطينية-الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله: ماس 2000.
- _____تمويل التعليم العالي الفلسطيني وسبل تعزيزه، دراسة تحت النشر، رام الله: ماس 2001.

_____ الجعفري، محمود. التجارة الخارجية الفلسطينية-الاسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله: ماس، 2000.
منظمة التجارة العالمية الانتكاد (1998) : دليل الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولية، الانتكاد.

- Bergeijk,P(1995) The Accuracy of International Economic Observations ; Bulletin of Economic Research 47:1.
- Chang,P.etal (1999):GATS, the Modes of Supply and Statistics on Trade in Services , Journal of World Trade, VO!33,No.
- ICDT (1995):Uruguay Round Trade in Services, the GATS and Islamic Countries, Journal of Economic Cooperation, 16,1-2 pp. 111-165.
- Israeli Central Bureau of Statistics Balance of Payment, Various issues.
- Makhoul, B.and S, Otterstrom (1998): Exploring the Accuracy of International Trade Statistics , Applied Economics ,30,pp 1603.
- OECD (1992): Services: Statistics on International Transactions 1970-1989,paris.
- OECD (1998) : General Agreement on Trade in Services , by Bernarl Hoekmon.
- UNCTAD (1990): Services in Asia and the Pacific, Selected papers,Vo! One.
- UNESCO (1998): Higher Education Systems in the Arab States published by UNESCO 7 ESCWA at Cairo, Egypt.
- WTO (1999) :Manual on Statistics of International Trade in Services, Draft 1999-prepared by International Organization, Ec, IMF, OE CD, UN WTO.
- WTO (2000a): Tourism Satellite Account (TSA), The Conceptual Forme Work, Madrid, Spain.
- WTO (2000b): Tourism Satellite Account (TSA): Methodological References, Madrid, Spain.
- WTO(1995): Trade in Services and Defined in the GATS: Basis for a Statistical Framework,WTO,Geneva.

الملحق الاحصائي

قائمة جداول الملحق الاحصائي

- جدول 1: اهمية التجارة في الخدمات الى التجارة الكلية خلال العام 1995-
1997(بالمليار دولار) 67
- جدول 2: الاهمية النسبية لقطاعات الخدمات خلال الفترة 1995-1997
(بالمليار دولار) 68
- جدول 3: مكونات صادرات الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998 68
- جدول 4: مكونات واردات الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998 69
- جدول 5: بيانات التجارة الفلسطينية الخدمية من مصادرها المختلفة لسنة 1997
(بالتليون دولار) 70

جدول 1: أهمية التجارة في الخدمات إلى التجارة الكلية
خلال الأعوام 1995 - 1997 (بالمليار دولار)

الواردات			الصادرات			القيمة	الدولة
المجموع	الخدمات	السلع	المجموع	الخدمات	السلع		
8125	1646.5	6478.5	8346	1640	6706	القيمة	المجموع الكلي
100.0%	20.3%	79.7%	100.0%	19.7%	80.3%	الأهمية	
1075	158	917	978	210	768	القيمة	أمريكا الشمالية
13.2%	14.7%	85.3%	11.7%	21.5%	78.5%	الأهمية	
287	51.5	235.5	276	43	233	القيمة	أمريكا اللاتينية
3.5%	17.9%	82.1%	3.3%	15.6%	84.4%	الأهمية	
2383	515	1868	2523	517	2006	القيمة	الاتحاد الأوروبي
29.3%	21.6%	78.4%	30.2%	20.5%	79.5%	الأهمية	
153	35	118	137	25	112	القيمة	أفريقيا
1.9%	22.9%	77.1%	1.6%	18.2%	81.8%	الأهمية	
1619	329	1290	1668	265	1403	القيمة	آسيا
19.9%	20.3%	79.7%	20.0%	16.2%	20.9%	الأهمية	
2608	558	2050	2764	580	2184	القيمة	الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي
32.1%	21.4%	78.6%	33.1%	21.0%	79.0%	الأهمية	

Source: 1. journal of world trade(1999):The modes of supply and statistics on trade in services.
2. WTO (1997): world trade organization, Geneva.

جدول 2: الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات خلال
الفترة 1995-1997 (بالمليار دولار)

الواردات		الصادرات		القطاع
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
1.00	1265	1.00	1260	المجموع الكلي
0.30	375	0.25	315	النقل
0.31	390	0.33	415	السياحة
0.40	500	0.42	530	أخرى

Source: 1. journal of world trade(1999):The modes of supply and statistics on trade in services.

2. WTO (1997): world trade organization, Geneva.

جدول 3: مكونات صادرات الخدمات الفلسطينية
خلال الفترة 1995-1998

1998	1997	1996	1995	التصنيف
622.25	540.32	404.4	465.31	صادرات العمل
245.17	215.51	229.31	197.65	خدمات الشحن والنقل
191.48	199.17	177.39	148.44	السياحة والخدمات الأخرى
1058.9	955	811.1	811.4	المجموع (بالمليون دولار)

المصدر: الجعفري، محمود، 2000: التجارة الخارجية الفلسطينية-الاسرائيلية، ماس، رام الله - فلسطين.

جدول 4 : مكونات واردات الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998

1998	1997	1996	1995	التصنيف
22.8	12.64	11.86	15.81	خدمات التأمين
71	75.84	60.93	100.13	خدمات الشحن والنقل
214.5	208.36	174.05	114.15	عوائد الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية
361.7	335.16	256.16	296.91	السياحة والسفر
68	64	58	50	خدمات التعليم والصحة
738	696	561	577	المجموع (بالمليون دولار)

المصدر: الجعفري، محمود (2000): التجارة الخارجية الفلسطينية-الاسرائيلية، ماس، رام الله - فلسطين.

جدول 5 : بيانات التجارة الفلسطينية الخدمية من مصادرها المختلفة
لسنة 1997 (بالمليون دولار)

2			1			البند
دائرة الاحصاءات العامة			سلطة النقد الفلسطينية			
الرصيد	مدین	دائن	الرصيد	مدین	دائن	
-22.6	30	7.4	12.41	31.99	44.4	النقل
--	--	--	43.51-	43.51	--	خدمات الاتصالات والحاسب الالكتروني والمعلومات
	--	--	85.1	170.32	256.02	السفر
	--	--	-0.25	0.25	--	رسوم الامتياز والترخيص
	--	--	6.6	0.2	6.8	التشييد
-5.7	5.7*	--	-80.8	82.82	2	المالية والتأمين
	--	--	-11.8	14.1	2.3	الثقافة والترفيه
	--	--	-50.87	44.23	95.1	حكومية غير مدرجة
	--	--	125.4	21.8	147.2	الاستثمار
377	--	377	628.25	1.3	629.55	تعويضات العاملين
41.9	210	168.1	-11.7	11.7	--	خدمات أخرى
306.8	245.7	552.5	761.18	422.22	1183.4	المجموع

المصدر: 1. تقارير سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 1998.

Israel Balance of Payments, Various Issues.2

* خدمات تأمين